مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 11 تموز 2023

عين على العدو الثلاثاء 11-7-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 9 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وتم ضبط أسلحة.
- **جيش العدو** :عثر الجيش أمس على منصتي إطلاق وبقايا صواريخ بدائية الصنع بالقرب من مستوطنة "شاكيد" – قوات الأمن وخبراء المتفجرات قاموا بفحص احتمالية وجود متفجرات فيها، كما تم نقل المنصات والأجزاء للفحص، ولم تشكل الصواريخ أي تهديد للمستوطنين.
- **قناة كان العبرية** :يعتزم أبو مازن القيام بزيارة غير عادية إلى جنين غداً الأربعاء – هذا ما أكده مصدران فلسطينيان لقناة كان – من غير المعروف حاليًا ما إذا كانت الزيارة ستشمل الدخول إلى مخيم جنين أم إلى المدينة فقط.
- **حدشوت سدي** :في المنظومة الأمنية وقيادة الجبهة الداخلية يعملون على توفير منظومة إنذار لسكان مستوطنات غلاف جنين.
- **موقع القناة 7** :بعد الكشف عن إطلاق صاروخين نحو مستوطنة "شكيد" – رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة "يوسي دغان": "يجب شن عملية أوسع في شمال الضفة."
- **جيش العدو**" :وصل فلسطيني بسيارته قرب نقطة عسكرية عند قرية دير نظام، فقام جنود الجيش الذين كانوا هناك باستجوابه بعد أن أثار شكوكهم، وحينما نزل من سيارته ألقى نحوهم قنبلة يدوية ثم أطلق نحوهم النار من سلاح كارلو وردت القوات بقتله – لم تقع إصابات."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **هآرتس** :حول الأزمة القضائية – سفير الولايات المتحدة في "إسرائيل"، "توم نيدس": "الأمور في إسرائيل تخرج عن السيطرة."
- **معاريف** :قائد اليونيفيل ينقل مطالب "إسرائيل" إلى حكومة لبنان، ويلتقي رئيس حكومة تصريف الاعمال ووزير الخارجية والمغتربين في بيروت، واللبنانيون يشترطون إزالة خيمة حزب الله بانسحاب إسرائيل من شمال قرية الغجر.
- **"مكور ريشون** :"بايدن: "تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية أمامه طريق طويل واعتقد انه من الصعب تلبية طلب السعودية بامتلاك التكنولوجيا النووية لأهداف مدنية إلى جانب الضمان الأمريكي لأمنها."

الشأن الداخلي:

- **جيش العدو** :ستجري اليوم مناورة سيتخللها تفعيل صفارات إنذار الساعة 18:05 والساعة 18:15 في مدينة "ريشون لتسيون" للتحذير من تعرض المدينة لصواريخ وقذائف.
- **معاريف** :وافق الكنيست بالقراءة الأولى على قانون "تقليص حجة المعقولية" بدعم 64 عضو صوّت "نعم" مقابل 56 عضو صوّت "لا."
- **يديعوت أحرونوت** :ضبطت الشرطة عدد من المتظاهرين بالقرب من "مكابي ريعوت" وبحوزتهم أكثر من 10 إطارات يشتبه في نيتهم حرقها في مظاهرات اليوم ضد الخطة القضائية.
- **قناة كان العبرية** :احتجاجات تعم الكيان اليوم ضد التغييرات القضائية فيما يسمى "يوم الشلل الوطني"، وذلك بعد مصادقة الكنيست بالقراءة الأولى على تقليص "حجة المعقولية" أي الحد من صلاحيات المحكمة العليا.
- **قناة كان العبرية"** :نتنياهو" يرفض اقتراح هرتسوغ: لن أوقف التشريعات القضائية – هدد مسؤولون كبار في الائتلاف: "إذا تم تجميد التشريعات مرة أخرى، فإن الحكومة ستنهار."
- **قناة كان العبرية** :شغب في الكنيست: متظاهرون حاولوا اقتحام قاعة الكنيست قبيل افتتاح المناقشة والتصويت على إلغاء سبب المعقولية بالقراءة الأولى (لذي يهدف إلى تقييد صلاحيات المحكمة).
- **القناة 12 العبرية** :هدد 114 مقاتلاً من وحدتي دوفدفان وشمشون بعدم التطوع في الاحتياطيات إذا تم تمرير قانون "المعقولية" في الكنيست – وكتب المقاتلون: "عندما تغير الحكومة وقائدها وجه البلاد بالقوة وبطريقة معادية للديمقراطية تنكسر الثقة ويتم إلغاء العقد من جانب واحد."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"بيني غانتس"** :"سيخرج العديد من الإسرائيليين اليوم للتظاهر ضد انقلاب النظام الذي يهدد الديمقراطية الإسرائيلية."
- **"موشيه يعلون"** :"هنا وزراء في الحكومة ليس لديهم فكرة عن أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة."

- **الوزير "يسرائيل كاتس"** :"هناك فجوات في الحكومة بين نهج رئيس الوزراء والأغلبية المطلقة والجزء الآخر، بايدن يعرف قواعد الديمقراطية."
- **"متان كهانا"** :"زملائي الطيارين والملاحين، إن التوقف عن التطوع للاحتياط هو صفعة خطيرة لتماسك جنود الجيش الإسرائيلي وأمن البلاد، أطلب منكم الاستمرار في خدمة الاحتياط."
- **"ألون شوستر"** :"إن الحكومة غير المعقولة، تكسر قيود المعقولية وتمهد الأرضية للفساد والعنصرية وتجاهل سيادة القانون، كل هذا في لحظة أمنية حساسة والاقتصاد يتدهور وهناك تصدعات في التماسك الوطني، سندافع عن إسرائيل بدون عنف وبكل أرواحنا".

* * *

مقالات

تايمز أوف اسرائيل : الامم المتحدة تنقل طلبا اسرائيليا لإزالة خيمة حزب الله، بينما ترد بيروت بمطالب

في اجتماعه مع قائد اليونيفيل، تجاهل رئيس الوزراء اللبناني الطلب الإسرائيلي، ويسعى بدلاً من ذلك للسيطرة على قرية الغجر المتنازع عليها على طول الحدود

بقلم جانلوكا بكياني

التقى رئيس الوزراء اللبناني المؤقت نجيب ميقاتي ورئيس مجلس النواب نبيه بري بشكل منفصل يوم الاثنين مع قائد قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، الذي نقل طلبا إسرائيليا لإزالة خيمة أقامها حزب الله في الأراضي الإسرائيلية. وتم اكتشاف خيمتين يديرهما عناصر مسلحون من حزب الله في أوائل يونيو داخل الأراضي الإسرائيلية شمال الحدود المعترف بها دوليًا (ما يسمى بالخط الأزرق) في منطقة جبل دوف المتنازع عليها، والمعروفة أيضًا باسم مزارع شبعا. وتمت إزالة خيمة واحدة بعد أن ورد أن إسرائيل بعثت برسالة إلى حزب الله هددته فيها بمواجهة مسلحة إذا لم يتم إزالة الخيام قريبًا.

وفي أعقاب اجتماعات قائد اليونيفيل الميجر جنرال أرولدو لازارو في بيروت يوم الاثنين، أبلغ وزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب وكالة الأنباء الوطنية اللبنانية أن "إسرائيل يجب أن تسحب قواتها من الجزء اللبناني من بلدة الغجر التي احتلتها القوات الإسرائيلية في عام 2006." وكانت قرية الغجر، المستوطنة الوحيدة ذات الأغلبية العلوية في إسرائيل، جزءًا من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من سوريا عام 1967 وضمتها إسرائيل فعليًا في عام 1981 مع مرتفعات الجولان.وبعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام 2000 وترسيم الخط الأزرق، انقسمت القرية إلى قسمين، وأصبح النصف الشمالي تحت السيطرة اللبنانية رسمياً. واستعادت إسرائيل السيطرة على القرية بأكملها خلال حرب لبنان الثانية عام 2006، وعارض السكان مرارًا تقسيم القرية المحتمل وضم نصفها الشمالي إلى لبنان. ظلت البلدة منطقة عسكرية مغلقة لأكثر من عقدين،

مع ضرورة الحصول على تصريح خاص لدخول أو خروج غير المقيمين. ورُفعت القيود المفروضة على الوصول للبلدة في سبتمبر، مع بناء حاجز شمال القرية لإغلاق المدخل من لبنان.

وبينما تسعى إسرائيل إلى حل سلمي لقضية خيام حزب الله، ورد أن الولايات المتحدة تتدخل أيضًا في الأمر. ووفقًا لأخبار القناة 12، نقلت الولايات المتحدة اقتراحًا يقضي بتفكيك حزب الله للخيمة المتبقية مقابل وقف بناء الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل حول قرية الغجر، بما في ذلك النصف الشمالي منها الواقع في الأراضي اللبنانية.

حزب الله يعتبر الحاجز انتهاكاً لوحدة الأراضي اللبنانية. ووفقًا للقناة 12، فإن معارضته لهذه الخطوة كانت سبب اطلاق الحركة لصاروخ موجه مضاد للدبابات ضد إسرائيل يوم الخميس الماضي. وتم العثور على جزء من القذيفة في الأراضي الإسرائيلية، بينما سقط جزء آخر في لبنان.

وجاء الحادث وسط تصاعد التوترات على الحدود. وفي 26 يونيو، قال حزب الله إنه أسقط طائرة إسرائيلية مسيّرة كانت تحلق فوق قرية في جنوب لبنان. وكانت الجماعة قد أعلنت في الماضي أنها أسقطت طائرات إسرائيلية مسيّرة، كما قال الجيش الإسرائيلي في الماضي أنه أسقط طائرات مسيرة تابعة لحزب الله. ولطالما كان حزب الله أقوى خصم للجيش الإسرائيلي على الحدود، مع ترسانة تقدر بنحو 150 ألف قذيفة وصاروخ يمكن أن تصل إلى أي مكان في إسرائيل.

* * *

تايمز أوف اسرائيل : نتنياهو يقود إسرائيل إلى الهاوية... فقط حكومة عازمة على فعل ما هو غير معقول هي التي ستتحرك لضمان عدم قدرة القضاة على الدفاع ضده

بقلم دافيد هوروفيتس

بعد ستة أشهر من كشف وزير العدل ياريف ليفين عن خطة الائتلاف لتحييد القضاء، وبعد أربعة أشهر من التحذير الذي أطلقه رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ من أن إسرائيل تتجه نحو "هاوية دستورية وأمنية واجتماعية واقتصادية"، حانت لحظة تاريخية كئيبة. مرر الكنيست يوم الإثنين في قراءة أولى تشريعا سيحمي المسؤولين المنتخبين من التدقيق القضائي في "معقولية" قراراتهم – الجزء الأول من حزمة تشريعية تم إنشاؤها لمنح سلطة شبه مطلقة للأغلبية الحاكمة وحرمان المحاكم القدرة على حماية إسرائيل والإسرائيليين من انتهاكات الحكومة.

فقط حكومة عازمة على القيام بما هو غير معقول هي التي تتحرك لضمان ألا يتمكن القضاة – المكبح الوحيد لسلطة الأغلبية في بلد بدون دستور وبدون دفاع مكرس في القانون عن حرية الدين وحرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى – من مراجعة معقولية سياساتها.

وهذه الحكومة – بخططها الخاصة والخطط المعلنة للأحزاب التي تركبها لإعفاء الرجال الحريديم من الخدمة العسكرية أو المدنية، وتقديم إعانات ضخمة لدراستهم للتوراة بدوام كامل؛ وتمكين التمييز على أساس المعتقد الديني؛ وتوسيع السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية دون حقوق متساوية للفلسطينيين – تقود إسرائيل إلى منطقة غير معقولة تماما.

عشية القراءة الأولى يوم الإثنين، انخرط الوزراء في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في هجوم استمر لساعات بلا قيود على المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف-ميارا، لأنها حذرت من الطبيعة المناهضة للديمقراطية لمشروع القانون هذا والعناصر الأخرى من الحزمة التي كشف عنها ليفين قبل ستة أشهر، بما في ذلك خطته لمنح الإئتلاف سيطرة شبه كاملة على تعيين جميع القضاة في إسرائيل.

واحدا تلو الآخر، نددوا بها لفشلها في ضمان اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد مئات آلاف الإسرائيليين الذين يتظاهرون ضد خطة تكبيل القضاء في الأشهر الستة الأخيرة، متجاهلين حقيقة أن المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي قال لهم إن عدد الشرطيين الذين أصيبوا خلال الاحتجاجات منذ شهر يناير "هو صفر."

ليفين بنفسه اقترح أن بهاراف-ميارا ما كان ينبغي أن "تنحاز إلى أحد الجانبين" من خلال إصدار ورقة موقف في شهر فبراير حذرت فيها من أن الحزمة التشريعية من شأنها أن تمنح الحكومة عمليا سلطة غير مقيدة دون توفير أي حماية مؤسسية للحقوق الفردية أو للطابع الديمقراطي لإسرائيل. المستشارة القضائية شرحت له، خلال مقاطعاته لها، أنها كانت تقوم بعملها بصفتها كبيرة المستشارين القانونيين للحكومة.

دعا العديد من الوزراء إلى إقالة بهاراف-ميارا، وهو ما وصفه زعيم حزب "الوحدة الوطنية" المعارض بيني غانتس في وقت لاحق بأنه "عرض رعب". كما دافع الرئيس هرتسوغ عن المستشارة القضائية منتقدا "التهجم الجامح على الموظفين الحكوميين" الذي وصفه بأنه "غير محتمل وغير مقبول". كما وجه هرتسوغ مناشدة أخرى، دون جدوى، للعودة إلى المحادثات التي كان يستضيفها بهدف صياغة عملية إصلاح قضائي توافقية.

المفوض العام للشرطة شبتاي – الذي قال للوزراء الصاخبين "يمكننا أخذ الهراوات والخيول وإخلاء [المتظاهرين الذين يغلقون الطرق] في دقيقة واحد، ولكن كم سيكون عدد الإصابات؟" – في طريقه لإنهاء منصبه بالفعل، بعد أن لم يحظ برضا محرض يميني متطرف عنيف يشغل الآن منصب وزير الشرطة، وهو إيتمار بن غفير. قائد شرطة تل أبيب، عامي ايشد، انهى منصبه بالفعل – واختار الاستقالة بدلا من أن يتم تهميشه بشكل مهين.

على الفور، في مظاهرات التضامن التي انطلقت يوم الأربعاء الماضي، كانت تكتيكات الشرطة أكثر عنفا بشكل ملحوظ، حيث تم استخدام خراطيم المياه ضد المتظاهرين من مسافة أقرب من النطاق المسموح به في القدس وعلى وجة الخصوص في أبيب، مع ما يترتب على ذلك من إصابات. مما لا شك فيه، أن بن غفير سيُنصب لشبتاي خلفا سيكون أكثر ميلا إلى تطبيق هذا النوع من المعاملة بانتظام.

تجديدا لحملتها التشريعية، بعد تعليقها في أواخر مارس عندما تمادى نتنياهو في إعلانه عن إقالة وزير دفاعه يوآف غالانت، من الواضح أن الائتلاف غير مبال باستطلاعات الرأي التي تظهر أن معظم الرأي العام وجزء لا بأس به من مؤيديه يعارضون تحطيم ميزان القوى الحساس والضروري ديمقراطيا بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

وبينما تدفع القيادة الأرثوذكسية المتشددة بأجندتها الانفصالية المدعومة بأموال دافعي الضرائب، ويتلذذ اليمين المتطرف الذي يؤمن بتفوق العرق اليهودي باحتمالية التوسع السريع للمستوطنات في الضفة الغربية وضم المنطقة، من الواضح أن

الإئتلاف غير مبال أيضا بانهيار الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الفائقة الذي يُعد المحرك الرئيسي للاقتصاد؛ وبالخطط المعلنة لأعداد كبير من جنود الاحتياط الحيويين رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية في بلد لن يكون ديمقراطيا بشكل يُعتمد عليه؛ وبتلاشي أمل التطبيع مع المملكة العربية السعودية؛ وبتوتر العلاقات مع الحليف الرئيسي لإسرائيل، الولايات المتحدة. بعد أن انتقد الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم الأحد وجود بعض "الأعضاء الأكثر تطرفا" الذين رآهم على الإطلاق في الحكومة الإسرائيلية، رد أحدهم، وهو بن غفير، بازدراء متوقع ولا يطاق: "ينبغي على الرئيس بايدن أن يستوعب أن إسرائيل لم تعد نجمة أخرى على العلم الأمريكي."

رجل واحد كان بإمكانه تجنب هذه المأساة الوطنية الآخذة بالتطور في الأشهر الستة الأخيرة – الرجل الذين بدأها، بنيامين نتنياهو. لكن لديه هو أيضا أجندة: الحفاظ على السلطة – مع كل شخص يدعمه أيا كان، مهما كلف ذلك، كما نحن على وشك أن نرى، بلدنا المعجزة والممزق والحيوي من ثمن على ما يبدو.

* * *

تايمز أوف اسرائيل : احتجاز ناشط يساري لارتدائه قبعة تحمل صورة فلسطيني قُتل بنيران الجيش الإسرائيلي

تم اعتقال ناشط يساري لارتدائه قبعة عليها صورة رجل فلسطيني قُتل على يد الجيش الإسرائيلي بعد قيامه كما يُزعم برشقها بالحجارة قبل عدة سنوات خلال مظاهرة في الضفة الغربية. ويرفض غيل هامرشلاغ الموافقة على شروط إطلاق سراحه والتي تشمل بقائه بعيدا عن البلدة القديمة بالقدس لسبعة أيام على الأقل.

وذكرت صحيفة "هآرتس" أن الناشط مشتبه بسلوك من شأنه الإخلال بالنظام العام والإساءة لموظفين حكوميين لأنه، بحسب الشرطة، يصفهم بأنهم "إرهابيون بأدوات دمار." وتم اعتقال هامرشلاغ يوم الثلاثاء في الأسبوع الماضي في البلدة القديمة بالقدس، بالقرب من الحرم القدسي، حيث تقول الشرطة أنه "تم التعرف عليه وهو يرتدي قبعة ويسير بطريقة مشبوهة." القبعة التي ارتداها حملت صورة عاطف يوسف حنايشة (47 عاما)، من قرية بيت دجن بالضفة الغربية، الذي قُتل بعد تعرضه لإصابة بالرأس بنيران الجنود الإسرائيليين في مارس 2021 خلال مظاهرة ضد التوسع الاستيطاني، وبعد أن رشق القوات بالحجارة كما يُزعم. وعلى القبعة كُتبت أيضا عبارة "مقلاعي، دمائي، أضحي بها من أجل القدس."

يوم الأحد، مددت محكمة الصلح في القدس اعتقال هامرشلاغ ليومين آخرين. وخلال الجلسة، كرر الناشط رفضه الموافقة على شروط إطلاق سراحه. بداية سعت الشرطة الإسرائيلية إلى الإفراج عن هامرشلاغ بشروط تقييديه يمتنع بموجبها عن دخول البلدة القديمة لمدة 15 يوما، ودفع كفالة بقيمة 2000 شيكل (538 دولار) وأن يجد كفيل لدفع ضمان بقيمة 10,000 شيكل (2691 دولار). خففت محكمة الصلح أمر الإبعاد إلى مدة أسبوع، لكن هامرشلاغ لا يزال يرفض الموافقة على الشروط. وتم أخذ القضية إلى المحكمة المركزية في القدس، التي رفضت التدخل.

وقالت القاضية ميخال شرفيط في حكمها إن "مادة التحقيق المعروضة أمامي تكشف عن اشتباه معقول في الجرائم المنسوبة إليه. موقعه داخل البلدة القديمة وبالقرب من جبل الهيكل (التسمية اليهودية للحرم القدسي)، وهو يرتدي القبعة كما هو موصوف أعلاه، قد ينتهك على ما يبدو السلم العام."

وكتب عضو الكنيست أحمد الطيبي من حزب "الجبهة-العربية للتغيير" يوم الأحد في تغريدة على "تويتر" عن احتجاز هامرشلاغ "بسبب قبعة ارتداها" قائلا "في غضون ذلك، لم يتم اعتقال أحد في إحراق حوارة."

بحسب صحيفة هآرتس، فإن اعتقال هامرشلاغ جاء في وقت تتصاعد فيه التوترات بشأن الإخلاء الوشيك لعائلة فلسطينية من منزل يملكه يهود في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة. وتقيم العائلة في المنزل منذ عقود لكن نشطاء يهود متطرفين يخوضون معركة قانونية على المبنى، الذي يزعمون إنه كان ملكا لليهود قبل أن يستولي الأردن على المنطقة خلال حرب 1948.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المتظاهرون يغلقون الطرق السريعة مع بدء "يوم التشويش" ضد خطة الإصلاح القضائي

أغلق المتظاهرون الطرق السريعة المؤدية إلى القدس وحيفا وتل أبيب يوم الثلاثاء، في بداية يوم من المظاهرات في جميع أنحاء البلاد ضد الإصلاح القضائي الذي تخطط له الحكومة والذي أدى إلى تقسيم المجتمع. وجاءت المظاهرات في الصباح بعد أن وافق الكنيست بقراءة أولى على مشروع قانون للحد من صلاحيات المحكمة العليا الرقابية، مع تقدم ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالتغييرات المقترحة المثيرة للجدل في النظام القضائي، على الرغم من المعارضة الواسعة. والتشريع، الذي يلغي معيار "المعقولية" الذي تستخدمه المحاكم، هو واحد من عدة مشاريع قوانين اقترحها حلفاء نتنياهو القوميون والمتشددون. وأثارت خطة الإصلاح شهورا من الاحتجاجات المستمرة من قبل المعارضين الذين يقولون إنها تدفع بالبلاد نحو الحكم الاستبدادي.

دعا نشطاء مناهضون للإصلاح إلى مظاهرات حاشدة في أنحاء البلاد على مدار اليوم، بما في ذلك احتجاجات في المطار الدولي الرئيسي في إسرائيل قد تعطل السفر. وقامت الشرطة بإخلاء المتظاهرين الذين أغلقوا شارعا رئيسيا يؤدي إلى القدس بخراطيم المياه، واعتقل الضباط العديد من الأشخاص الآخرين الذين قطعوا الطريق السريع بجوار مدينة موديعين بوسط البلاد. وأغلق المتظاهرون شارعا سريعا رئيسيا في حيفا مع لافتة كبيرة كتب عليها "معا سننتصر"، مما أدى إلى ازدحام حركة المرور على طول شارع الشاطئ.

ويمثل التصويت في وقت مبكر من صباح الثلاثاء أول موافقة للكنيست على مشروع قانون ضمن الإصلاح القضائي منذ أن علق نتنياهو الحزمة التشريعية في أواخر مارس. وبدأت الاحتجاجات يوم الثلاثاء بنصب العشرات من المتظاهرين الخيام عند تقاطع هرتسيليا، واصفين الموقع بـ"معسكر الديمقراطية." وقالت الشرطة إن الخيام منعت حركة المرور في كلا الاتجاهين على الطريق 20 بوسط المدينة. وأظهر مقطع فيديو من مكان الحادث متظاهرين يحرقون الإطارات ويغنون أغاني احتجاجية.

وعند تقاطع كركور، بالقرب من الخضيرة، أغلق المتظاهرون شارع 65 بلافتة ضخمة كتب عليها "ممنوع دخول الديكتاتورية." وانطلقت مظاهرات أخرى عند تقاطعات في جميع أنحاء البلاد في حوالي الساعة السابعة صباحا، وانطلقت مسيرة طلابية من جامعة تل أبيب بعد ساعة. وقادت مجموعة "الإخوة في السلاح"، وهي منظمة احتجاجية يقودها قدامى المحاربين المتميزين،

المظاهرات الصباحية في القدس. وقالت "الإخوة في السلاح" في بيان إن "النضال ضد انقلاب النظام يتصاعد. الجميع يخرجون إلى الشوارع للنضال من أجل الديمقراطية."

وستنظم مظاهرة في مطار بن غوريون الساعة الرابعة عصرا. وسيجتمع المتظاهرون في فرع السفارة الأمريكية في تل أبيب ومقر إقامة الرئيس في القدس من الساعة 6:30 مساء، وفي شارع كابلان في تل أبيب و"مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلاد" الساعة 8:30 مساء. ومن المتوقع أيضا أن يتجمع المتظاهرون خارج المحكمة العليا والكنيست. ومنح بعض أرباب العمل، بما في ذلك البنوك والجامعات وشركات التكنولوجيا، عمالهم يوم عطلة للانضمام إلى الاحتجاجات. ودعا المنظمون إلى مظاهرة "لم نشهدها من قبل في إسرائيل." وقالوا إنهم "وجهوا دعوة أخيرة للحكومة لوقف التشريع (...) إذا لم تتوقف الحكومة – ستتوقف الدولة بأكملها." بالإضافة إلى المظاهرات، جددت أعداد متزايدة من جنود الاحتياط التهديدات بعدم التطوع للخدمة إذا تم إقرار التشريع. وقد هزت الاحتجاجات إسرائيل على مدار الأشهر الستة الماضية، منذ أن أعلن وزير العدل ياريف ليفين عن حزمة الإصلاح الشامل في يناير، بعد أقل من أسبوع من تولي الائتلاف الحكم.

وعززت الشرطة قواتها في جميع أنحاء البلاد استعدادا لأحداث الثلاثاء. وأفادت القناة 13 أنه سيتم إرسال حوالي 900 ضابط إلى المطار، بعد أن تسببت مظاهرة الأسبوع الماضي في اضطرابات كبيرة. وذكرت إذاعة "كان" العامة أنه سيتم نشر ضباط سريين في المطار لمحاولة تجنب أي مواجهات بين المتظاهرين وخصومهم، أو بين المتظاهرين والمسافرين. وأصدرت وزيرة النقل ميري ريجيف تعليمات للشرطة بقصر الدخول إلى "ترمينال 3" بالمطار على الأشخاص الذين يحملون تذاكر طيران فقط، لكن الأمر يتطلب موافقة المستشارة القضائية، ما لم يصدر بعد، حسبما أفاد موقع "كان."

وأفادت القناة 13 أن الحكومة أمرت المتظاهرين بالابتعاد 300 متر عن منازل كبار المسؤولين الحكوميين. وقد تجمع المتظاهرون خارج منازل نواب التحالف في الأسابيع الأخيرة. وبحسب ما ورد، يقوم التحالف أيضًا باستعدادات لضمان وصول المشرعين إلى الكنيست، على الرغم من الاحتجاجات.

وقالت القناة 12 إن الشرطة تعتزم الرد بسرعة على أي تعطيل لحركة المرور في أنحاء البلاد، كما وقع في مظاهرة يوم السبت في تل أبيب، حيث أغلق بعض المتظاهرين طريق أيالون السريع في كلا الاتجاهين.

وكانت مظاهرات يوم السبت في تل أبيب أول مظاهرات يتولى فيها نائب رئيس منطقة تل أبيب ديفيد فيلو قيادة الشرطة، بعد رحيل رئيس المنطقة عميحاي إشيد هذا الأسبوع. وقد أدى إعلان إيشيد عن استقالته، حيث قال أنه تم نقله من منصبه بسبب نفور السياسيين من أسلوبه اللطيف تجاه المتظاهرين، إلى احتجاجات جماهيرية عفوية.

يوم الأحد، تم استدعاء المستشارة القضائية غالي باهراف-ميارا ومسؤولين كبار آخرين في وزارة العدل إلى اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة كيفية تعامل وكالات إنفاذ القانون مع الاحتجاجات. وتعرضت المستشارة القضائية لهجمات متكررة من قبل عدة وزراء وطالب البعض بإقالتها، حيث انتقدوا تعامل السلطات مع المتظاهرين.ويشعر الوزراء بالغضب إزاء ما يرون أنه تعامل ناعم للغاية مع المتظاهرين الذين يضايقونهم أينما ذهبوا، وينظمون احتجاجات في منازلهم ويغلقون الطرق الرئيسية لساعات.

مر مشروع قانون "المعقولية" بقراءته الأولى في وقت مبكر من صباح الثلاثاء بتصويت 64 صوتا مقابل 56. وبعد التصويت، تعهد زعماء المعارضة بمواصلة النضال ضد التشريع، في حين تعهد المشرعون الحكوميون بالتقدم بالحزمة التشريعية.

ومنذ انهيار محادثات التسوية في يونيو، ركز الائتلاف جهوده التشريعية على تمرير مشروع قانون المعقولية قبل اختتام الدورة الصيفية للكنيست في نهاية الشهر. ولا يزال هناك جزء مركزي أكثر من حزمة ليفين التشريعية – مشروع قانون لإعادة تشكيل نظام التعيينات القضائية وإخضاعه للسيطرة السياسية. ومر مشروع القانون بقراءة أولى في فبراير وكان من المقرر تطبيقه في أواخر مارس. لكن أقال نتنياهو بعد ذلك وزير دفاعه، يوآف جالانت، الذي حذر من أن الانقسام الوطني حول التشريع يضر بمصالح الأمن القومي، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات ضخمة، قام رئيس الوزراء بعدها بتعليق التشريع وأعاد جالانت إلى منصبه. وقال نتنياهو إنه يخطط لدفع تشريع اختيار القضاة في جلسة الكنيست الشتوية، التي تبدأ في أكتوبر.

* * *

تايمز أوف اسرائيل مشرعون يمينيون يدفعون بمشروع قانون لحظر لجنة المتابعة العربية:

عضو الكنيست من حزب "عوتسما يهوديت" ليمور سون هار ميلخ تقدم مشروع القانون وتزعم أن أعضاء اللجنة يسعون إلى تقويض الدولة اليهودية؛ رئيس المجموعة يقول إن الخطوة تهدف إلى نزع الشرعية عن المجتمع العربي

طرح مشرعون يمينيون مشروع قانون لحظر لجنة عليا من قادة المجتمع العربي تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية ورؤساء السلطات المحلية والمنظمات الكبرى. وناقشت لجنة الأمن القومي في الكنيست يوم الأحد التشريع الذي يقترح حظر "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل"، ودعت إلى التحقيق مع قادتها للاشتباه في دعمهم للإرهاب. ويرعى مشروع القانون عضو الكنيست اليمينية المتطرفة من حزب "عوتسما يهوديت" ليمور سون هار ميلخ وعضو الكنيست عن "الليكود" عميت هليفي، اللذان يتهمان لجنة المتابعة العليا بتوفير غطاء لأنشطة الجماعات الإرهابية.

وقال رئيس لجنة المتابعة العليا لصحيفة "هآرتس" يوم الاثنين إنه يرى أن مشروع القانون يهدف إلى نزع الشرعية عن المجتمع العربي بأكمله وتقليص سلطته السياسية.

تم تشكيل اللجنة في أوائل الثمانينيات كمنظمة جامعة غير برلمانية للمجتمع العربي، ويقودها حاليا عضو الكنيست السابق محمد بركة. ويضم الأعضاء ممثلين عن الأحزاب السياسية العربية والمنظمات العربية غير الربحية وكذلك رؤساء السلطات المحلية العربية. والملاحظات التوضيحية على مشروع القانون تزعم أن بركة واللجنة "شجعوا الاضطرابات التي حدثت أثناء عملية 'حارس الأسوار' وساعدوا مرتكبي الاضطرابات في الإجراءات القانونية. يجب ألا تقبل الدولة ومؤسسات التنفيذ هذا النشاط، ويجب حظره."

وقعت سلسلة من الاضطرابات العنيفة، لا سيما في المدن المختلطة، بين اليهود والعرب، في الأيام التي أعقبت اندلاع الأعمال العدائية بين إسرائيل وحركة "حماس" في غزة في 10 مايو 2021، وهي العملية التي أطلق عليها اسم "حارس الأسوار."

في جلسة اللجنة البرلمانية يوم الأحد، زعم هليفي أن بركة "لا يفوت فرصة واحدة لتقويض دولة إسرائيل"، بحسب ما أوردته هآرتس.

وقالت سون هار ميلخ، مخاطبة المشرعين العرب الذين حضروا الاجتماع: "أنتم لا تهدفون إلى تعزيز مصالح مجتمعكم، أنتم تهدفون إلى ألا نكون نحن (الدولة اليهودية) هنا."

رئيس اللجنة البرلمانية، عضو الكنيست تسفيكا فوغل من "عوتسما يهوديت" أيضا، دعا إلى التحقيق مع قادة لجنة المتابعة العليا وقال إن "أفعالهم تضر بدولة إسرائيل ووجودها كدولة يهودية وديمقراطية."

عضو الكنيست أحمد الطيبي، من حزب "القائمة المشتركة"، تحدث بنبرة متحدية قائلا: "لن يخيف اجتماع مثل هذا المجتمع العربي."

وأفادت "هآرتس" أن ممثل مكتب المدعي العام شيمعون حوجا قال للمشرعين إنه من غير الممكن فقط إعلان عدم شرعية اللجنة، وأن الطريقة القانونية الوحيدة للعمل على هذا المنوال هي فتح عملية جنائية رسمية ضد أعضاء اللجنة.

وقال عضو الكنيست وليد الهواشلة، من حزب "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي، خلال الجلسة إن التشريع "غير ضروري" وأنه سيجعل "جميع رؤساء السلطات المحلية وأعضاء الكنيست العرب" خارجين عن القانون.

كما قالت عضو الكنيست عايدة توما سليمان من حزب "الجبهة-العربية للتغيير" إن الاقتراح هو "اضطهاد سياسي يهدف إلى قمع أي احتمال أن يتصرف السكان العرب كمجموعة وطنية لها حقوق وطنية."

وفي تصريح لصحيفة "هآرتس" قال بركة إن الهدف من مشروع القانون هو "تقليص نطاق الخطاب والعمل السياسي للمجتمع العربي من خلال الإضرار بشرعيته بين الجمهور عامة والجمهور العربي بشكل خاص."

* * *

تايمز أوف اسرائيل : رام الله ترسل وزراء إلى جنين، تشن حملة ضد الجهاد الإسلامي بعد عملية الجيش الإسرائيلي

بقلم جانلوكا بكياني

زار وفد من ثلاثة وزراء من السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح مدينة جنين يوم الأحد والتقى بمسؤولين محليين، على ما يبدو كجزء من محاولة لإعادة تأكيد وجود ونفوذ السلطة الفلسطينية في المدينة، بعد عملية الجيش الإسرائيلي ضد الجماعات المسلحة هناك أسبوع الماضي. وكشفت عملية الجيش عن مستوى تسلح وتنظيم الفصائل الفلسطينية في المدينة، وأهمها كتيبة جنين، الجناح المحلي لحركة الجهاد الإسلامي، والتي تعمل خارج سيطرة السلطة الفلسطينية.

وينظر بعض الفلسطينيين بشكل متزايد إلى السلطة الفلسطينية على أنها متعاونة مع إسرائيل بدلاً من القتال من أجل حقوقهم. وفي جنازة أقيمت يوم الأربعاء الماضي لبعض المسلحين الذين قتلوا في عملية الجيش الإسرائيلي، قوبل كبار قادة فتح بمضايقات وصراخ من الحشد الغاضب.

وتم طرد محمود العالول، نائب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وعزام الأحمد، رئيس اللجنة المركزية لحركة فتح، وغيرهم من كبار قادة فتح من الحدث، حيث هتف المشاركون "اخرجوا!" وعبروا عن غضبهم من إهمال فتح المزعوم لـ"المقاومة."وعاد العالول إلى المدينة بعد ثلاثة أيام في 8 يوليو، فيما بدا أنه اجتماع تصالحي ودي مع كتيبة جنين.

يوم الأحد، وصل ثلاثة وزراء من السلطة الفلسطينية لزيارة المدينة والالتقاء بالمسؤولين. وتفقد وزير الداخلية زياد هب الريح، ووزيرة الصحة مي الكيلة، ووزير الحكم المحلي مجدي الصالح المناطق المتضررة من التوغل الإسرائيلي في المخيم، واجتمعوا بمحافظ جنين أكرم الرجوب ورئيس البلدية نضال العبيدي.

ووفقا لصحيفة "الحياة الجديدة"، الصحيفة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، نقل الوزراء الثلاثة تعليمات محمود عباس لإعادة إعمار المدينة ومخيم اللاجئين. كما التقت وزيرة الصحة بمدير مستشفى في جنين يعالج جرحى العملية.

وفي تعليقه على الزيارة، نشر موقع المعارضة الفلسطيني "أمد"، الذي يتخذ من الأردن مقراً له، مقال أشار فيه إلى أن حضور فتح الذي شوهد في جنين في اليومين الماضيين لم يُشاهد منذ سنوات، بينما كانت الحركة منهمكة في مسائلها التنظيمية الداخلية وفي "انتظار لما سيكون بعد مرحلة عباس."

وزعمت الصحيفة أن حركة فتح تجيد إدارة أمن إسرائيل أكثر من أمن الفلسطينيين، وأن قيادتها "تتصرف برد فعل، وليس بفعل ورؤية شمولية."وتعليقا على الاجتماع بين مسؤولي فتح وكتيبة جنين، قالت الصحيفة ان فتح حاولت "الاستعراض الذاتي، في مظهر لا يزيد فتح قوة ولا هيبة". وخلص المقال إلى أن القيادة "لم تدرك بعد عمق المؤامرة الشاملة" ضدها. إضافة إلى زيارات الوزراء، تبنت السلطة الفلسطينية أساليب أكثر صرامة لإعادة بسط سيطرتها على جنين. ووفقًا لموقع Palinfo الإخباري المرتبط بحركة حماس، شنت السلطة الفلسطينية حملة قمع ضد حركة الجهاد الإسلامي في منطقة جنين في الأيام الأخيرة. وبحسب ما ورد، اعتقلت قوات السلطة الفلسطينية رجلين عند نقطة تفتيش أقيمت أثناء عملية الجيش الإسرائيلي بينما كانا في طريقهما للانضمام إلى القتال في جنين. وأمضى الرجلان، مراد وليد ملايشة (34 عامًا) ومحمد وليد براهمة (37 عامًا)، أكثر من 10 سنوات في السجون الإسرائيلية بسبب أنشطة مسلحة، وهما من بين "أكثر المطلوبين لدى إسرائيل"، وفقًا لموقع.Palinfo

ويوم الخميس، ورد أنه تم اعتقال الصحفي أحمد البيتاوي، إضافة إلى "ناشط" من منطقة الخليل يُدعى لؤي قباجة، يُزعم أنه اعتقل بسبب منشور على فيسبوك، وهو مضرب عن الطعام منذ ذلك الحين. واستمرت حملة القمع ضد أعضاء الجهاد الإسلامي في جنين ليل السبت والأحد، مع اعتقال عضوين آخرين في الجهاد الإسلامي من بينهم أحمد سلاطنة، مدير منظمة خيرية تابعة لحركة الجهاد الإسلامي في جنين.

* * *

i24NEWS : الحكومة اللبنانية تطالب بترسيم كامل للحدود البرية مع إسرائيل

قال مصدر في التقرير إن لازارو "أُبلغ أنه بدلا من البحث عن الخيمتين دعه يبدأ عملية ترسيم كامل للحدود البرية."

قال رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي للأمم المتحدة إن "لبنان يطالب بترسيم كامل لحدوده الجنوبية مع إسرائيل، مؤكدا على أنه "نعمل بجد لحل مشكلة الخيام دبلوماسيا" واستجابة لمطالب إسرائيل التي قدمها رئيس بعثة الأمم المتحدة وقائدها العام أرولدو لازارو، دعت إسرائيل إلى سحب قواتها من المناطق المتنازع عليها على الحدود .

جاءت تصريحات ميقاتي في حديث له لصحيفة "الشرق الأوسط"، بعد تصاعد التوترات بشأن موقع حزب الله في الأراضي الإسرائيلية. وتطالب إسرائيل، لبنان، عبر موفدين دوليين، بإزالة الخيمتين التين نصبهما حزب الله، وهو ما حمله رئيس بعثة قوات «اليونيفيل» العاملة بجنوب لبنان وقائدها العام اللواء آرولدو لاثارو إلى المسؤولين اللبنانيين أمس.

وقالت مصادر لبنانية مواكبة للقاءات لاثارو لـ"الشرق الأوسط"، إن "الواضح من أن رئيس بعثة اليونفيل يحمل رسالة إسرائيلية إلى بيروت تتضمن طلباً بإزالة الخيمتين اللتين نصبهما حزب الله، لكنه قوبل بردّ لبناني بأن الخيمتين تقعان على أراضٍ لبنانية" وأضافت المصادر: «أُبلِغَ بأنه بدلاً من البحث في الخيمتين، فليتم الشروع بعملية ترسيم كاملة للحدود البرية، وإنهاء هذا الملف بالكامل.«

وتكثف الحراك الدبلوماسي والأمني باتجاه بيروت، لتخفيف حدة التوتر الناتج عن إجراءات إسرائيلية جديدة في القسم الشمالي من بلدة الغجر بجنوب شرقي لبنان، وعن خيمتين نصبهما حزب الله في منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها. وبعد تسريبات إعلامية إسرائيلية تحدثت عن أن حزب الله أزال إحدى الخيمتين، قالت مصادر أمنية إن "تلك المعلومات غير صحيحة، ولا تزال الخيمتان في موقعهما." وكان الجنرال لاثارو، قد زار لبنان، الاثنين المنصرم، والتقى من رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الذي التقى بالقائد العام لـ«اليونيفيل»، بحضور وزير الخارجية عبد الله بوحبيب، كما التقى قائد الجيش العماد جوزيف عون.

وقالت رئاسة المجلس النيابي، في بيان، إن بري استقبل لاثارو ونائب القائد العام ايرف ليكوك، حيث تم «عرض للأوضاع العامة في نطاق عمل قوات (اليونيفيل)، لا سيما بعد التصعيد الإسرائيلي لاعتداءاته على السيادة اللبنانية في منطقتي الغجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة.« ولاحقاً، قال بري أثناء لقائه بمجلس نقابة محرري الصحافة: «الخيم موجودة على أرض لبنانية والمطلوب من المجتمع الدولي إلزام إسرائيل بتطبيق القرار 1701 والانسحاب من الشطر الشمالي لقرية الغجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا نقطة الـ«B1، وهي نقطة حدودية متنازع عليها. وبعد لقائه برئيس الحكومة ووزير الخارجية، قال الوزير بوحبيب: «تم البحث في الأوضاع الأمنية بالجنوب، ونقلوا لنا مطلب الجانب الإسرائيلي بإزالة (الخيمة) فكان ردنا أننا نريدهم أن يتراجعوا من شمال الغجر التي تعد أرضاً لبنانية». وأضاف: «نحن من ناحيتنا سجلنا نحو 18 انتهاكاً إسرائيلياً للحدود..«

* * *

i24news: إسرائيل: الكنيست يصادق على مشروع تقليص "حجة المعقولية" من خلال القراءة الأولى واحتجاجات تعم البلاد اليوم

أقر الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون "حجة المعقولية "الإسرائيلي المرحلة الأولى من ثلاثة مراحل، مع خطط لاستكمال التشريع قبل نهاية يوليو/تموز الجاري. واحتجاجا على ذلك، تنظم مظاهرات في جميع أنحاء إسرائيل اليوم الثلاثاء .

في وقت متأخر من ليلة الاثنين، أقر البرلمان الإسرائيلي مشروع القانون خلال مرحلته الأولى المكونة من ثلاثة في الكنيست. ومن المقرر، اليوم الثلاثاء، احراز تقدم في مشروع القانون من خلال لجنة الدستور والقانون والعدالة .في ما طالب التحالف المعارضة بالمشاركة في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاق واسع. ووقع سجال حاد بين الوزير ليفين وزعيم المعارضة يائير لبيد، عرض خلاله الوزير على يائير لبيد أن يحضر إلى مكتبه بعد التصويت للتحاور دون وسطاء. وأوضح "لن أعود إلى منزل الرئيس لإضاعة الوقت"، في اشارة الى رفضه العودة الى طاولة المباحثات التي تجري برعاية الرئيس الإسرائيلي حول تغييرات الإصلاح القضائي .

قبل التصويت، أعلن منظمو الاحتجاج أنه سيكون هناك "يوم اضطراب" في جميع أنحاء البلاد اليوم الثلاثاء، إذا مر مشروع القانون قراءته الأولى، بما في ذلك مطار بن غوريون الدولي في إسرائيل. اقتحم المتظاهرون مبنى البرلمان خلال جلسة التصويت مساء الاثنين.

"حجة المعقولية" الذي وعدت الحكومة الائتلافية الحالية بتغييره منذ انتخابها من شأنه أن يغير الطريقة التي يمكن أن تتدخل بها المحاكم الإسرائيلية في القرارات التي يتخذها الفرع التشريعي والتنفيذي ، ولكن تم الاحتجاج بشدة من قبل منتقديها. ووصف الاقتراح الغرض منه على النحو التالي: "إن من لهم سلطة قضائية وفق القانون ، بما في ذلك المحكمة العليا عند انعقادها كمحكمة عدل عليا ، لن يناقشوا أو يصدروا أمرا ضد الحكومة أو رئيس الوزراء أو وزير أو غيرها. مسؤول منتخب فيما يتعلق بمدى معقولية قرارهم."

تتمتع المحاكم الإسرائيلية بالقدرة على مراجعة قرارات الحكومة ، إما بالسماح بها أو إسقاطها ، بناءً على ما يعتقد ثلاثة قضاة أن السلطة "المعقولة" ستفعله. وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين شرع في تغييره من خلال إصلاح قضائي.

جادل ليفين بأن هيئة القضاة الناشطين يمكن أن تقلب سياسة الحكومة لتناسب أقلية غير منتخبة. وصف نقاد الإصلاح القضائي معيار المعقولية بأنه أداة أساسية لحماية الجمهور من القرارات الحكومية التعسفية أو الفاسدة.

* * *

i24news: هل هي سفارة إسرائيل؟ السلطات الأذربيجانية تحبط هجوما ضد سفارة أجنبية

اعتقلت أجهزة الأمن في أذربيجان خلال الأيام الأخيرة مواطنا افغانيا للاشتباه بتخطيطه عملية ضد سفارة أجنبية- والتي على ما يبدو سفارة إسرائيل. هذه التقديرات تأتي على ضوء تلميحات نشرتها وسائل الإعلام في البلاد، ومن بينها يتضح أنه راقب الموقع الذي تقع فيه السفارة . وبحسب البيان الذي نشره جهاز أمن الدولة الأذربيجاني بحسب "واينت"، فإن فبزان موسى خان (23 عاما)، خطط مع آخرين تنفيذ هجوم على أراضي أذربيجان مع استخدام عبوات ناسفة وحرائق- بهدف التسبب بوفاة أشخاص، والتسبب بأضرار كبيرة للممتلكات وكل ذلك بهدف تقويض استقرار البلاد، وخلق حالة من الذعر بين

السكان والتأثير على قرارات السلطات في البلاد والمنظمات الدولية . كما أفاد البيان أنه خلال تخطيط الهجوم راقب المنطقة التي تقع بها ممثلية ديبلوماسية واتصل مع أشخاص آخرين قادرين على المشاركة بتنفيذ هذا الهجوم ساعدوه على شراء أسلحة ومواد متفجرة. موسى خان، بحسب البيان اعتقل في موقع العملية "في هذه الأيام تجري خطوات تحقيق معقدة، عملياتية وقضائية لرصد دائرة الأشخاص الذين خططوا هذه الأنشطة العدائية ."

البيان لم يشر بصورة واضحة للسفارة المستهدفة في الهجوم، لكن وسائل الإعلام في البلاد ألمحت أن الحديث يدور عن السفارة الإسرائيلية. ووفقا للصور التي نشرها جهاز أمن الدولة موسى خان راقب موقع فندق هيات ريجنسي، حيث تتواجد فيه من بين الأمور الأخرى، السفارة الإسرائيلية في باكو، جهاز أمن الدولة نشر أيضا صور مراقبة موسى خان. ويشار الى انه خلال الأشهر الأخيرة سجل احباط عدد من الهجمات ضد أهداف إسرائيلية في ويهودية في أذربيجان .

* * *

i24news: لأول مرة منذ نيسان 2022: محافظ بنك إسرائيل لم يرفع سعر الفائدة

أعلن بنك إسرائيل اليوم عن قراره إبقاء الفائدة دون تغيير- لأول مرة منذ بدء رفع أسعار الفائدة في نيسان/أبريل من العام الماضي، وسيبقى سعر الفائدة في الاقتصاد عند 4.75%، كما يقدره معظم المحللين في الاقتصاد، والخلفية لترك سعر الفائدة دون تغيير هو مؤشر أسعار المستهلك لشهر أيار/مايو الذي ارتفع بمعدل أقل من المتوقع. ومن المتوقع أن يرفع بنك إسرائيل الفائدة مجددا في تشرين أول/سبتمبر فقط .

وفي أسباب قرار البنك لقراره ذكر إن "النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسرائيلي بمستوى مرتفع ويرافقه سوق عمل ضيق. التضخم المالي لا زال أفقيا ويرافقه مستوى مرتفع. لكن هناك في الأشهر الأخيرة تباطؤ في التضخم. لذلك، قررت اللجنة إبقاء الفائدة دون تغيير، ، لكنها ترى إمكانية كبيرة لاستمرار زيادة سعر الفائدة في قراراتها المقبلة ."

لكن بعد قرار بنك إسرائيل تجميد زيادة سعر الفائدة، دعا محافظ بنك إسرائيل بروفيسور أمير يارون في مؤتمر صحافي التأكد من أن التغييرات التشريعية في النظام القضائي تتم بتوافق واسع وتحافظ على قوة واستقلالية المؤسسات. "لقد قلت في الماضي إنه في أعقاب دفع هذه التغييرت طرأ ارتفاع بمستوى عدم اليقين في الاقتصاد، كما ينعكس ، من بين أمور أخرى ، في الانخفاض المفرط لقيمة الشاقل وضعف أداء سوق الأوراق المالية الإسرائيلية. إن استمرار حالة عدم اليقين قد يكون له أثمان اقتصادية كبيرة ، كما ينعكس في المخاطر بتوقعات قسم الأبحاث ."

* * *

معاريف: رسالة خطيرة

بقلم: اليكس كوشنير (نائب سابق عن "إسرائيل بيتنا")

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

أقام حزب الله مؤخرا خيمتين في الأراضي السيادية لدولة إسرائيل في منطقة هار دوف. لا شك أن هذا خرق فظ لسيادة إسرائيل. عمليا، اقامت منظمة إرهاب مستوطنة في أراضي إسرائيل، والتي اغلب الظن يسمونها في خندق الضاحية الجنوبية في بيروت "واحة نصر الله."

سلسلة الاحداث في الأشهر الأخيرة تثبت أن نصر الله يفحص من جديد حدود اللعب مع دولة إسرائيل. بدأ هذا بالعملية في عمق الأراضي الإسرائيلية، التي لحظنا انتهت بلا قتلى. والان نشهد وقاحة غير عادية من العدو – نصب خيام يسكنها مخربون مسلحون من حزب الله في الأراضي الإسرائيلية.

الحكومة الحالية، التي هاجمت الحكومة السابقة على توقيع اتفاق الغاز مع دولة لبنان، والذي لم تتنازل فيه دولة إسرائيل سنتمتر واحد من أراضيها السيادية، تستسلم الان لمنظمة الإرهاب. الحكومة التي تسمي نفسها "يمين على المليء"، تنكشف بعريها. فهي غير قادرة على ان تخلي خيمتين وتستجدي محافل دولية لممارسة الضغط على حزب الله ليتفضل بطيبته أن يخلي خيمة واحدة من الخيمتين. لا شك أن هذا الاستسلام للارهاب لا يغيب عن عيون العدو، يسحق الردع ويعزز مكانة حزب الله في لبنان.

انعدام الرد من الحكومة على الأرض يطرح سؤال جدي حول قدرتها في الدفاع عن مصالح الدولة وحماية سيادتها. انعدام رد حكومة إسرائيل على استفزازات حزب الله ليس فقط مسألة امن قومي، بل أيضا مسألة عزة قومية. نتنياهو الذي في اثناء الانتخابات وعد "بان يرفع علم إسرائيل عاليا" ينكسه. فحكومة تخاف من إقامة "مستوطنة عدو" في أراضيها، تعترف بعدم قدرتها على الدفاع عن حدود الدولة. هذا ليس هو الواقع الذي وعدت به حكومة "يمين على المليء" مواطني إسرائيل، لكن الوعود في جانب الواقع في جانب آخر. إضافة الى ذلك، فان عدم رد الحكومة على استفزازات حزب الله يطلق رسالة خطيرة لأعدائنا الاخرين: بان إسرائيل هي هدف سهل، وان حكومتها ضعيفة وعديمة القدرة على اخذ القرار وسيادتها قابلة للخرق بسهولة من حفنة مخربين مسلحين على مدى الزمن. هذا واقع لا يمكن لإسرائيل ان تسمح به لنفسها، هذا خط احمر. "واحة نصر الله يجب ان تمحى."

* * *

معاريف : زيارة أبو مازن الاستثنائية للمدينة: هل سيعود حكم السلطة لجنين؟

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

بقلم شاحر بيرديشفسكي

رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يخطط للخروج غدًا في زيارة استثنائية لجنين، بحسب تقرير لوكالة الأنباء الفلسطينية "صدى نيوز"، وذلك بعد عدة أيام فقط بعد عملية "بيت وحديقة" التي تحرك فيها الجيش الإسرائيلي مُستهدفًا بنى "الإرهاب" التحتية في المدينة وفي مخيم اللاجئين. تأتي الزيارة بعد فترة طويلة بدا خلالها أن السلطة فقدت سيطرتها على جنين ومدن أخرى في الضفة الغربية. كذلك من المُتوقع أن تتم زيارة أبو مازن على خلفية الخلافات والمواجهات بين أجهزة

أمن السلطة وبين التنظيمات المختلفة. في الأثناء، هاجم ماهر الأخرس (المسؤول في الجهاد الإسلامي) السلطة الفلسطينية واتهمها باعتقال نشطاء تنظيمات المقاومة الفلسطينية، وحسب قوله "السلطة في رام الله لم تغير طريقة تعاملها، ولم توقف حملة الاعتقالات واسعة النطاق، والتي استهدفت مقاتلي المقاومة، وما زالت تطاردهم. الضفة تحذر من أن استمرار الاعتقالات سيؤدي إلى الانفجار الداخلي"، كما أضاف الأخرس أن "مطاردة مقاتلي المقاومة تؤثر على التحركات التي تستهدف الاحتلال، إذ أنهم يسجنون وتصادر أسلحتهم، إنهم يعانون من الإكراه والتعذيب"، وحسب قوله "سلاح المقاومة يُوجه فقط صوب الاحتلال"، داعيًا السلطة الفلسطينية إلى التوقف فورًا عن "مطاردة مقاتلي المقاومة؛ فلن يمر الأمر بهدوء."

الكابينت السياسي - الأمني صادق، الأحد، بأغلبية ثمانية أعضاء على مقترح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لمنع انهيار السلطة الفلسطينية. وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير عارض المقترح، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش امتنع عن التصويت. وفق المقترح، التسهيلات مشروطة بتغيير السلطة سياستها "مع دفع الدعوى لتكف السلطة عن أنشطتها في الساحة الدولية القضائية، والسياسية عن التحريض في وسائل الاعلام التابعة لها وأنظمتها التعليمية، وعن مرتبات عائلات المخربين والقتلة، وعن البناء غير القانوني في المناطق (ج)."

يوم السبت الماضي، ورد تقرير في صحيفة "ايلاف" السعودية، على لسان مسؤول فلسطيني، أن أبا مازن أصدر أوامره لأجهزة الأمن لتعود لفرض النظام في جنين، بما في ذلك إخراج المسلحين وإعادة إعمار المدينة بأموال المنح الجزائرية والخليجية. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، طُرد محمود العلول (نائب أبو مازن) من الجنازة الجماهيرية الحاشدة في جنين. تعبير آخر عن الغضب الكبير تجاه السلطة الفلسطينية وقع قبل ذلك عندما سار الشباب باتجاه مبنى النظام في جنين، وهتفوا "عملاء، خونة"، حيث يتهمون السلطة بالتعاون مع إسرائيل، وهاجموا القيادة لأن الأجهزة الأمنية "اختبأت خلال العملية في جنين بدلًا من أن تدافع عن المسلحين والمواطنين في المكان."

* * *

القناة 12: هل تحولت جنين إلى غزة وكيف يمكن وقفها؟

بقلم عاموس يادلين وأودي أبينثال

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إن العملية في مخيم جنين للاجئين، التي خطط لها ونفذها "جيش العدو الإسرائيلي"، توفر إنجازات عملياتية مهمة لكنها محلية ومؤقتة، لذلك، من المرجح أن تكون هناك حاجة لعمليات إضافية في المستقبل "لجز العشب" للبنية التحتية للمقاومة في جنين، وربما في مدن أخرى في الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن العمل العسكري وحده لا يمكن أن يوفر إجابة شاملة لتحديات الأمن والاستقرار في الضفة الغربية لوقت طويل: يجب أن يكون موجودًا كجزء من استراتيجية وسياسة متماسكة وواضحة للمستوى السياسي، لكن هذا غير موجود في حكومة تتأرجح بين نموذجين، أمني و"مسياني متشدد"، فيما يتعلق بـ الضفة الغربية بشكل خاص والنظام الفلسطيني بشكل عام.

كان الهدف الأمني المناسب لعملية "بيت وحديقة " التي استمرت يومين، هجوم واسع النطاق على البنية التحتية للمقاومة في مخيم جنين، لقد أصبح المخيم هدفا محصنًا ودخوله خطيرًا، وملجأً للمقاومين من جميع أنحاء الضفة الغربية؛ وأصبح خطرا بأن يتأسس كمركز لإنتاج الوسائل القتالية، الأمر الذي من شأنه أن يحول مرج ابن عامر إلى "غلاف جنين." لقد شكلت العملية خطوة مكملة لجهود عملية "كاسر الأمواج" على خلفية تفاقم "خطر الإرهاب": كثرة الهجمات على الطرق، إطلاق نار على المستوطنات ومواقع الجيش وقواته، استخدام متفجرات عالية الجودة وقوية، ومحاولات لإنتاج الصواريخ الأولى في الضفة الغربية، وإطلاق تهديدات تجاه "إسرائيل" – كما أثبت الهجوم القاسي في تل أبيب أثناء العملية.

العملية الأخيرة اشتملت على تسلسل عملياتي، مع نطاق وكثافة أعلى من المعتاد، ودمج قوات لواء "الكوماندوز" مع القوات الجوية، و"الشاباك"، وحرس الحدود والاستخبارات، تمثلت إنجازاتها الرئيسية في "تدمير البنى التحتية الإرهابية الدائمة" – غرف القيادة، ومخزونات الأسلحة ومختبرات المتفجرات، والعبوات على الطرق، أما بالنسبة لمسلحي مخيم جنين والمطلوبين، فكان الإنجاز أكثر تواضعاً، حيث قُتل 12 مسلحا منهم فقط، واعتقل 30 شخص، وأصيب نحو 100 بجروح، بمن فيهم اشخاص لا علاقة لهم بالمقاومة.

كما هو معتاد مع قوات حرب العصابات، منذ بداية العملية اختارت العناصر المسلحة في جنين التماهي بين السكان المدنيين والمنطقة السكنية، وإخفاء أسلحتهم وتجنب القتال، من أجل البقاء على قيد الحياة، من جانبه، تصرف جيش العدو بطريقة مركزة بناءً على معلومات استخبارية، ولم يسع إلى احتكاك كبير أو قتال من منزل إلى منزل ويبدو أن معظم الضحايا أصيبوا بهجمات من الجو.

وحاولت الأحزاب السياسية وصف العملية بأنها تغيير للواقع على نمط عملية "السور الواقي" التي ركّزت كما أذكر على احتلال مساحة كبيرة والاحتفاظ بها وتطهيرها، من الناحية العملية، خطط جيش العدو ونفذ عملية غارة هادفة متعددة الأذرع والوحدات، موجهة استخبارايا، ومحددة، ومسيطر عليها وحذرة من حيث نطاق القوات (قوات ات بحجم لواء)، وشدة ومدة قوتها ومستوى الاحتكاك.

في نهاية العملية سيعود المسلحون إلى المخيم، لكن الأمر سيستغرق لهم وقتًا حتى يصلوا إلى البنية التحتية التي تم تدميرها، لهذا السبب، سيتمتع جيش العدو بحرية أكبر في العمل في جنين، لكن التحدي يظل في مراكز مسلحة أخرى في شمال الضفة الغربية، على سبيل المثال في نابلس وطولكرم، ومع مرور الوقت سيتم تجديدها أيضًا في مخيم جنين للاجئين.

كان تركيز العملية وحصرها صحيحًا، نظرًا لاتجاه تعقد عمليات من هذا النوع في قلب سكان مدنيين كلما طال بقاء القوات في الميدان: تفقد القوات ميزة المبادرة والمفاجأة وتتحول بشكل تدريجي أهدافا، عدد الضحايا ينتج عنه دورة تصعيد قد "تنتقل" إلى ساحات أخرى (كما يتضح من إطلاق الصواريخ من غزة)؛ وتزداد احتمالية الفشل العملياتي وتتآكل شرعية استخدام القوة العسكرية.

إذا، على المستوى التكتيكي والعملي، ستحقق العملية فوائد، حتى لو كانت محلية ومؤقتة، لكن الأسئلة الأكبر هي – ما الهدف الاستراتيجي والسياسي الذي خدمته؟ وكيف تنوي "إسرائيل" تحقيق الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل؟ من

الواضح تمامًا أن الاتجاه الاستراتيجي لحكومة العدو ليس في مكانه وأن نموذجين يتقاتلان فيها فيما يتعلق بالسياسة في الضفة الغربية.

أحد النماذج، بقيادة وزراء من اليمين المتطرف "المسيحاني"، هو السيطرة العسكرية "الإسرائيلية" المباشرة على جميع مناطق الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك المدن، كما كانت قبل اتفاقيات أوسلو، كأساس لضمان الأمن. ويدعو هذا النهج أيضًا ضم الأراضي على نطاق واسع، والتوسع غير المقيد للمستوطنات، وتفكيك السلطة الفلسطينية كنظام حكومي يدير حياة ما يقرب من ثلاثة ملايين فلسطيني.

النموذج الثاني، الذي لا يشاركه وزير جيش العدو "يوآف غالانت" وجميع رؤساء منظومته الأمنية، يميز بين المناطق الحيوية حيث توجد لـ "إسرائيل" فيها مسؤولية أمنية مباشرة (مناطق "ب" و"ج") والمدن الفلسطينية ومحيطها (مناطق "أ")، التي فيها الفلسطينيون أنفسهم من خلال السلطة الفلسطينية وأجهزتها مسؤولين عن الأمن، لكن "إسرائيل" تتحمل مسؤولية متزايدة. وكلما قلَّ عمل السلطة، فعلت "إسرائيل" أكثر، حيث يجر ضعف السلطة الفلسطينية جيش العدو إلى الفراغ، هذا النهج يرى في تعزيز السلطة الفلسطينية والتنسيق الأمني معها، عناصر مهمة لضمان الأمن والاستقرار في الميدان، ومنع نقل المسؤولية عن الجوانب المدنية لحياة الفلسطينيين لـ "إسرائيل" وجيشها.

من الواضح أن السياسة "الإسرائيلية" وقوات "الجيش الإسرائيلي" و"الشاباك"، لن تسمح بتكرار ما حدث مع "غزة" في جنين أو أي مدينة فلسطينية أخرى في الضفة الغربية، ولكن إلى جانب النشاط العملياتي الحازم ضد العناصر المسلحة فإن جهود تحقيق الاستقرار مطلوبة أيضاً، مثل تشجيع دول الخليج على تعزيز التنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتشغيل الشباب، والاستفادة من "قناة العقبة / شرم الشيخ" التي أنشأتها الإدارة الأمريكية لتعزيز قدرات الحكم للسلطة الفلسطينية وخلق حافز لها للعودة والسيطرة على المناطق التي فقدت قبضتها فيها.

لن يكون استقرار المنطقة بمرور الوقت ممكنًا إلا إذا اختارت "إسرائيل" التصرف على أساس النموذج الأمني، وكبح التحركات "المدمرة" للاستقرار والهدوء الأمني التي يقودها أتباع نموذج السيطرة الكاملة – تسريع البناء الاستيطاني والبؤر الاستيطانية غير القانونية، هدم منازل الفلسطينيين، وإلغاء الانسحاب أحادي الجانب، والعودة إلى مستوطنتي "أفيتار" و"حومش" خلافا للالتزامات الدولية، إضعاف السلطة الفلسطينية وأجهزتها، ودعم الوزراء في حكومة العدو لاعتداءات المستوطنين اليهود ضد القرى الفلسطينية. ومهاجمة رؤساء المنظومة الأمنية ("قوة فاغنر") وقادة جيش العدو وقواته.

يجب التأكيد: على عكس "الكلمات المغسولة" الشائعة، فإن الأمر لا يتعلق بأفراد يأخذون القانون بأيديهم، بل يتعلق بمجموعات كبيرة من مثيري الشغب المجرمين، الذين يرتكبون جرائم خطيرة، في مواجهة عجز قوات الأمن، والذين يجعلون رائحة "إسرائيل" في العالم كريهة. إن التراخي في تطبيق القانون ضد هذه العناصر يساهم في فقدان الحكم في "إسرائيل"، وهو الأمر الذي تشكو منه الحكومة في كثير من الأحيان ولكنها في الواقع تعمل على زيادته.

خلاصة القول، سيواصل جيش العدو تقديم رد أمني على "الإرهاب" المتزايد، على حساب الإضرار باستعداده للحرب في الشمال، ومع ذلك لن يتم إرساء استقرار الوضع في الضفة الغربية على المدى الطويل بالوسائل العسكرية وحدها، وهذا

يتطلب إستراتيجية متماسكة للمستوى السياسي وليس تسوية مستحيلة بين شيء ونقيضه، بين تثبيت الصراع وإدارته، وتصعيده من أجل حسمه باحتلال وضم كامل، في نهاية المطاف يتعين على "إسرائيل" أن تقرر ما إذا كانت تريد الاستمرار في التركيز على الأهداف الاستراتيجية التي حددتها لنفسها – كبح جماح إيران النووية وإقامة علاقات مع المملكة العربية السعودية – أو الاستمرار في الانغماس في "الوحل الفلسطيني"، الذي يتم جر "إسرائيل" إليه من قبل الوزراء "سموتريتش" و"بن غفير" من جهة، والمحور الراديكالي بقيادة إيران من جهة أخرى بشكل يعرض للخطر مستقبل "إسرائيل" كدولة يهودية وديمقراطية وآمنة وعادلة.

وأخيرًا، فإن الوضع المعقد والمتدهور والمتفجر في الضفة الغربية وإمكانية امتداد القتال إلى ساحات أخرى يشكلان تحديًا خطيرًا يتطلب وقف الدوامة التي ألقيت فيها "إسرائيل" بمبادرة الانقلاب القانوني، والتي أدت إلى اندلاع مواجهة داخلية وضرر بالصمود "الوطني" والردع. وفي هذا الصدد فإن العملية في جنين هي تذكير آخر بالحاجة الملحة بالتخلي عن هذه الخطوة الضارة وغير الضرورية والتركيز على التحديات الاستراتيجية الكبيرة والحقيقية التي تواجهنا، والتي تتطلب "الوحدة الوطنية" والصمود والقيادة.

* * *

إسرائيل اليوم: كذبة "إسرائيل" بتمويل "الإرهاب"

بقلم اريبل كاهانا

أظهرت التقارير الدولية للعام الثالث على التوالي أن الفلسطينيين يزدادون فقراً، حيث أعلن البنك الدولي في تقريره عام 2015 أنه يجب اتخاذ خطوات عاجلة لعكس هذا الاتجاه، وحذر البنك في عام 2019 من أن أزمة السيولة تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني بالفعل من الاختناق. قال البنك الدولي عام 2020 إن الاقتصاد الفلسطيني في وضع صعب، وإن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 11.5% وفي عام 2022، خففوا من توقعات الرعب، وعلى الرغم من بوادر الانتعاش لم يعد الاقتصاد الفلسطيني بعد إلى حالته التي كان عليها قبل وباء كورونا، ليست صناعة الهوس الدولية فقط هي التي تقدم تحذيرات من "انهيار الاقتصاد الفلسطيني"، بل أيضاً "أجهزة الذعر الإسرائيلية."

منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، والشاباك ومنسق العمليات والهيئات الأخرى المسؤولة عن العلاقة مع السلطة في رام الله، تخيف "القادة الإسرائيليين" من ضعف السلطة وهشاشتها.

مناقشة المجلس الوزاري الأمني السياسي المصغر "الكابينت" التي دعا إليها رئيس وزراء العدو "نتنياهو" أمس كانت مصممة لترك نفس الانطباع لدى وزراء العدو، لا شك في أن القرارات التي صادق عليها مجلس وزراء العدو الليلة الماضية ولدت أيضاً بسبب ضغوط فارغة، لذلك حتى الاجتماع المقبل من المفيد تقديم بعض البيانات التي قد لا تكون معروفة لـ "نتنياهو" و"غالانت" وزملائهم.

تبلغ الميزانية السنوية للسلطة الفلسطينية 5.8 مليارات دولار سنوياً (لا تشمل الدعم الدولي)، وتمول "إسرائيل" أحياناً ما يصل إلى 10% منها، تم الكشف عن البيانات التي لا يعرفها حتى المستوى السياسي هنا من الصحفي "نطاعيل بندل"، بالاعتماد على الوثائق الرسمية لمصلحة الضرائب و"مراقب الدولة."

خيال باهظ الثمن

كما هو معلوم، تم التوقيع في اتفاقيات باريس لعام 1994 على أن تقوم "إسرائيل" بتحصيل ضرائب الاستيراد للسلطة الفلسطينية على البضائع التي تمر عبر مينائي أسدود وحيفا والموجهة للفلسطينيين، لكن هذا التحصيل الضريبي أصبح وهمياً لأن معظم البضائع لا تصل إلى السوق الفلسطيني، بل يتم إيقافها في "إسرائيل."

في عام 2021 على سبيل المثال، تم بيع 80% من الحاويات المخصصة رسمياً للسلطة الفلسطينية في "إسرائيل"، ورغم ذلك دفعت "إسرائيل" الضرائب للفلسطينيين وكأن البضائع قد نُقلت بالفعل إلى رام الله ونابلس والخليل. كلف هذا الخيال أو الوهم "الاقتصاد الإسرائيلي" ما لا يقل عن 750 مليون شيكل، وبحسب تقديرات أخرى، فإن المبلغ أعلى بكثير حيث يصل إلى خسارة 1.5 مليار شيكل. وبالنسبة للفلسطينيين هذه أموال كثيرة، وبشكل تراكمي على مر السنين فإن هذه مليارات تدفعها "إسرائيل" عبثاً من جيوب دافعي الضرائب.

الكذبة لا تنتهي هنا، في عام 2018 قررت الكنيست أن "إسرائيل" ستخصم من ضرائب الاستيراد المذكورة مبلغاً يعادل الرواتب التي يواصل أبو مازن دفعها لقتلة اليهود، لكن "الأحزاب الإسرائيلية" تبذل كل ما في وسعها لإلغاء هذا القانون المهم. وهكذا، بالرغم من أن مجلس وزراء العدو اتخذ قرارات رسمية بقطع حوالي 600 مليون شيكل سنوياً من ضرائب الاستيراد التي يتم تحويلها إلى الفلسطينيين، فإن هناك مناورات مالية تجري لتجاوز الاقتطاع، في بعض الأحيان تسمى الحيلة "قرض" ومرة "سلفة."

* * *

يديعوت أحرونوت: حان الوقت لوقف كل شيء والاستعداد للحرب

بقلم يوسي يهوشوع

تشهد هذه الأيام توترا كبيرا للغاية من وجهة نظر أمنية، ويكفي وصف ما حدث الأسبوع الماضي في جميع القطاعات، ولكن من المهم ترتيب الأحداث من أجل فهم أي قطاع هو الأكثر خطورة، وأين يجب أن يكون العلاج أكثر إلحاحاً. فالهجمات في الضفة الغربية تشكل تحدياً كبيراً وصعبة للغاية، وما زالت – بالرغم من كل ما رأيناه – التحدي الأكبر هو التعامل مع **حزب الله**، الذي يتحدى "إسرائيل "في الآونة الأخيرة، مع المزيد والمزيد من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى أيام من القتال وربما تنحدر إلى حرب. وحتى لو كان هناك الكثير في "الجيش الإسرائيلي" ممن يعتقدون أن نصر الله لا يريد الحرب، فمن الواضح للجميع أن احتمالية ذلك هي الأعلى منذ حرب لبنان الثانية، التي توافق ذكراها الـ 17 هذه الأيام. وهناك خمس ساحات نشطت هذا الأسبوع: غزة، وسوريا، ولبنان، والضفة الغربية، وهجمات داخل الخط الأخضر.

بدأ الأسبوع بهجوم منسوب لـ "الجيش الإسرائيلي" في سوريا ليلاً، والتي نتذكرها بالأساس بسبب إطلاق صاروخ سوري مضاد للطائرات انفجر في الهواء، ما تسبب في حالة من الذعر لسكان الوسط والجنوب، والذي سقطت شظاياه في رهط.

ورداً على ذلك هاجم "الجيش الإسرائيلي" مرة أخرى في سوريا، وهذه المرة البطارية التي أطلق منها الصاروخ، وهذا لم ينهِ النشاط في سوريا، وفي ليلة الخميس هاجم سلاح الجو مجدداً، أهدافاً إيرانية في دمشق، هذه المرة أنظمة الدفاع لم تتصد للهجمات "الجوية الإسرائيلية."

في ساعة مبكرة من صباح الإثنين الماضي، شن "الجيش الإسرائيلي" عملية في مخيم جنين للاجئين، الذي أصبح "عش الدبابير"، بهدف إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للمقاومة في المنطقة، واستعادة حرية "الجيش الإسرائيلي" في العمل وكسر أسطورة مدينة الملجأ التي كان يصف فيها سكان المخيم أماكن تواجد المسلحين.

بالرغم من تعريف العملية بأنها ناجحة، إلا أنها جلبت معها ثمناً باهظاً، وفي طريقها للخروج من المدينة بسبب إطلاق نار صديقة قتل جندياً من وحدة "ايغوز"، تسببت العملية في موجة لدى الفلسطينيين – عملية دهس وطعن في شمال تل أبيب أسفرت عن 9 جرحى؛ إطلاق خمسة صواريخ من غزة أدى إلى هجوم على أهداف لحماس في قطاع غزة؛ وهجوم خطير قتل فيه جندياً من لواء جفعاتي بالقرب من مستوطنة "كدوميم." صحيح أن المنفذين اللذين نفذا الهجمات في تل أبيب وبالقرب من "كدوميم" ليسا من سكان شمال الضفة، لكن الحديث الآن لا يدور حتى الآن عن "اشتعال" الساحة الفلسطينية بأكملها، وهو الشيء الذي يتمناه رؤساء المنظمات منذ نجاح عملية "حارس الأسوار."

الجبهة الأكثر تفجراً هي لبنان

بينما في "إسرائيل" يواصلون بذل الجهود الدبلوماسية لإخلاء خيام **حزب الله**، وتجنب القيام بعملية لإخلائها في الوقت الحالي، تم إطلاق صاروخ مضاد للدروع وانفجر في منطقة قرية الغجر وألحق ضرراً بالسياج، ورد "الجيش الإسرائيلي" بنيران المدفعية بعد الحدث غير العادي. وهنا مكان للتأكيد بأنه لا توجد إمكانية لإطلاق نيران مضادة للدروع من دون موافقة حزب الله الذي يسيطر على المنطقة بشكل جيد والخطر في هذه الساحة آخذ في الازدياد، ومعظم الجمهور لا يعلم إطلاقاً عن القدرات الجديدة التي اكتسبها التنظيم في السنوات الأخيرة؛ القوة النارية الهائلة التي تصل إلى عشرة أضعاف مما عهدناه من الجولات مع غزة، وخططه لمداهمة "المستوطنات الإسرائيلية" على الحدود، والتغييرات التي أجراها على انتشار قواته على خط التماس.

حزب الله مستعد للحرب وستكون مختلفة ودراماتيكية بالنسبة لـ "الجبهة الداخلية الإسرائيلية." وهذه التطورات لا تترك مجالاً للشك، بان انشغال الحكومة المتجددة بالتعديلات القضائية والطاقات المستثمرة في الموضوع والجدل الذي يثيره، أصبح مرة أخرى عبئاً على أهم شيء، على الحياة نفسها. ويتوجب على رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو"، أن يتسامى ويضع حداً لهذه القصة

بعد أن يحدث هذا سوف تتلاشى الاحتجاجات وينتقل "المجتمع الإسرائيلي" إلى المهمة الحاسمة المصيرية وهي التحضير لحرب لم تعرف الجبهة الداخلية لها مثيل، وحتى لو لم يحدث ذلك على الفور، فمن المستحيل عدم الحديث عن ذلك بعد الآن،

وبأعلى صوت ممكن، تحصين المستوطنات، وقدرة أنظمة الدفاع ضد آلاف الصواريخ يومياً، واستعداد الجيش البري الذي تخدم منه الآن 27 كتيبة في الضفة الغربية، ووضع مخازن الطوارئ، والتعاون مع البيت الأبيض وأكثر.

كل بند من هذه البنود المذكورة أعلاه هو أكثر أهمية بكثير من بند سبب المعقولية، وفوق كل شيء، **نصرالله** بارع جداً في تحديد نقاط الضعف الداخلية في "إسرائيل"، وهذا هو السبب أيضاً في أنه يسمح لنفسه بالمزيد والمزيد من المخاطرة، في النهاية يوماً ما سينفجر كل هذا في وجوهنا.

في ضوء كل هذه التطورات، مطلوب من "رئيس الوزراء" أن يعلن وقفاً فورياً لكل انشغال في التعديلات القضائية، ويجب على المتظاهرين التوقف فوراً عن أعمال الاحتجاج، حتى لو لم تبدأ الحرب يجب أن يكون المواطنون مستعدين لها، نصر الله الخبير في "المجتمع الإسرائيلي" يدرك جيداً الضعف الداخلي، وهذا هو سبب استعداده للمخاطرة.

* * *

إسرائيل دفينس: السلطة هي طوق النجاة: خوف "إسرائيلي" من صعود حماس بالضفة الغربية

إن السلطة السياسية الفاسدة التي لا تؤدي عملها في الضفة الغربية، تبقى أفضل من حماس، كانت هذه هي الروح السائدة بين صناع القرار في "إسرائيل" منذ عقود، لا يوجد شيء مختلف في قرار "حكومة نتنياهو" يوم أمس، فكل الذين يصرخون في الخلفية – "عوتسما يهوديت" و"الصهيونية الدينية" – متمسكين بكراسيهم، ومنذ زمن بعيد تخلوا عن أيديولوجيتهم مقابل ملذات الحكم.

بعد أيام قليلة من القتال **في مخيم جنين**، وافقت "الحكومة الإسرائيلية" على منح اقتصادية للسلطة الفلسطينية، تشمل تطوير حقل غاز قبالة سواحل غزة، وتطوير المناطق الصناعية، وتوسيع معبر اللنبي، وتسهيلات ضريبية، ودعم أسعار الوقود، وأكثر من ذلك، هذا بعد أن حذر الشاباك من أن السلطة الفلسطينية تواجه الانهيار.

في غياب تغيير في التقييم الوطني، ستعمل "إسرائيل" على منع انهيار السلطة في رام الله، ومع تعزيز المطالبة بوقف أنشطتها ضد "إسرائيل" في الساحة الدولية القانونية والسياسية، ووقف التحريض في وسائل الإعلام والتعليم، ودفع أموال لعوائل الشهداء والأسرى والبناء الفلسطيني غير القانوني في مناطق "ج"، وذلك بحسب ما ورد في بيان ديوان رئاسة الوزراء.

وسيطرح "رئيس الوزراء" و"وزير الجيش" على مجلس الوزراء إجراءات من أجل استقرار الوضع المدني في الساحة الفلسطينية. في حين أن مصطلح "استقرار" يبدو إيجابياً، إلا أنه من الناحية العملية لا يوجد شيء ينقذ السلطة الفلسطينية. وسيطرة السلطة خارج حدود رام الله معدومة، فالعمليات العسكرية بالضفة الغربية تنفذ من قبل "الجيش الإسرائيلي" والشاباك منذ عدة أشهر بدلاً من قوات السلطة.

واضح للجميع أن الاختبار الحقيقي سيكون عندما يختفي أبو مازن من الساحة السياسية، حتى ذلك الحين، يمكن لـ "إسرائيل" محاولة إطالة الوضع بالمال، وتأجيل موعد تحكم **حماس** بالفوضى في الضفة الغربية.

"إسرائيل" تخشى، -وهي محقة في ذلك-، من أن تنقل **حماس** الصواريخ معها إلى الضفة الغربية، مثل هذه الخطوة ستجعل من وسط الكيان مثل غلاف غزة. وبحسب الصحفي "باروخ يديد"، تراكمت على السلطة ديون تصل إلى 15 مليار دولار، ويضيف "يديد" أن السلطة الفلسطينية تحاول إعادة النظام في مخيم جنين للاجئين، في الوقت الحالي دون نجاح وبدون نية الدخول في مواجهة مباشرة مع **حماس** في الضفة الغربية.

في الختام، فإن "إسرائيل" في قرارها إنقاذ السلطة تواصل روح قيادة "فرق تسد" بين غزة والضفة الغربية، الشيء الرئيسي هو تأجيل صعود **حماس** إلى السلطة أيضاً في الضفة الغربية، وهو مصير على ما يبدو لا مفر منه.

* * *

تحذيرات: تمرد الجنود ستفقد الجيش قدراته العملية

حذرت المنظومة الأمنية للعدو من عواقب عصيان جنود الاحتياط الالتحاق بالخدمة، احتجاجاً على "تعديلات نتنياهو القضائية"، مما قد يفقد "الجيش الإسرائيلي" قدرته العملياتية، وذلك بحسب القناة 12.

برغم محاولة جيش العدو رسم صورة أنه جيش الشعب ولا يتدخل في السياسية، إلا أن رسائل الاحتجاج والتمرد الكثيرة التي انطلقت خلال الفترة الأخيرة، والتي كان آخرها من وحدات الكوماندوز ونخبة البحرية شيطتت 13 وغيرها من الوحدات الخاصة والقتالية والسايبر الهجومي والطيارين في سلاح جو العدو، تعكس مدى القلق الحقيقي الذي يعيشه الجيش من العصيان ورفض التدريبات الروتينية داخل الجيش. وفي نقاشات داخلية مغلقة لمنظومة العدو الأمنية وجيشه، تم تحديد الخط الأحمر والذي بدءاً منه ستكون قدرة الجيش العملياتية في خطر وخارج الخدمة بالفعل.

الخط الأحمر يعني عصيان ورفض الالتحاق بالخدمة لمئات من جنود الاحتياط في التشكيلات الأكثر أهمية مثل الاستخبارات والطيران، احتجاجاً على "انقلاب نتنياهو"، حينها فإن "جيش العدو الإسرائيلي" سيكون فعلاً خارج قدرته العملياتية والتشغيلية. ومع ذلك، قال مقربون من "نتنياهو" ووزير جيشه "غالانت" إن التهديد برفض الالتحاق بالخدمة لن يجمد تعديلات نتنياهو القضائية.

* * *

يديعوت أحرونوت : بلغ 15.4 مليار شيكل: كيان العدو يعاني من عجز في ميزانيته

بلغ معدل العجز العام في ميزانية كيان العدو خلال الأشهر الـ 12 الماضية 0.9%، أي بمقدار 15.4 مليار شيكل. وفي يونيو الماضي، سُجّل عجز قدره 6.2 مليارات شيكل مقابل عجز قدره 1.5 مليار شيكل في مايو من العام الماضي، وذلك بحسب بيانات المحاسب العام في وزارة مالية العدو الصادرة (الأحد). ويعود سبب ارتفاع العجز إلى استمرار اتجاه التراجع في جباية الضرائب مقارنة بالعام الماضي، وخاصة الضرائب العقارية إلى جانب زيادة المصروفات، حيث بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية للكيان من يناير إلى يونيو، 216 مليار شيكل مقارنة بـ 227.3 مليار شيكل في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وفي نسبة الضرائب الموحدة، انخفض الدخل من الضرائب بنسبة 8% وانخفض الدخل من الضرائب المباشرة بنسبة 10%، وبلغ مجموع الضرائب في يونيو 31.8 مليار شيكل فقط – وهو أدنى معدل شهري منذ سبتمبر 2021. وبلغت المصروفات في شهر يونيو حوالي 38.9 مليار شيكل، وبلغت النفقات الحكومية منذ بداية العام حوالي 223.6 مليار شيكل، مقارنة بـ 209.3 مليارات شيكل في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وتتوافق الزيادة في العجز مع توقعات وزارة مالية العدو لتدهور في البيانات الاقتصادية في الأشهر المقبلة، في وثيقة تحديث بيانات البسط لحكومة العدو، حيث ذكرت وزارة مالية العدو أنه من المتوقع أن يزداد العجز وأن الإيرادات الضريبية للكيان ستنخفض في وقت لاحق من هذا العام وهذا يحدث بالفعل الآن. وتشير التقديرات إلى أن العجز سيرتفع الآن كل شهر ويصل إلى معدلات 2% إلى 3% في نهاية العام.

ستتطلب الزيادة غير الطبيعية في العجز مقارنة بالمخطط العام وفقاً لميزانية الكيان التي وافقت عليها حكومة العدو والكنيست مزيداً من التخفيضات في الميزانية وزيادات محتملة في الضرائب، بالرغم من أن رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" ووزير المالية "بتسلئيل سموتريتز" يعارضان زيادة الضرائب في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التطورات على خلفية التباطؤ الاقتصادي والاتفاقيات الائتلافية، الهائلة في نطاقها وعلى خلفية التعديلات القضائية توقعتها كبيرة الاقتصاديين السابقة "شيرا غرينبيرغ"، التي استقالت من منصبها مؤخراً، هذه التوقعات انتقدها بشدة من قبل مكتب رئيس الوزراء وأعضاء الكنيست من الائتلاف وكذلك وزير المالية، وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الحالي لم يتم تعيين بديل لـ "غرينبيرج"، ويعمل رئيس قسم الاقتصاديين في وزارة مالية العدو بدون مدير.

* * *

وسط احتجاجات واسعة في إسرائيل.. 300 جندي يعلنون إنهاء خدمتهم بوحدة حساسة في الجيش الإسرائيلي

ترجمة: عكا للشؤون الإسرائيلية

كشف صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، اليوم الثلاثاء، إن 300 جندي احتياط يعملون بوحدة السايبر الهجومي في الجيش الإسرائيلي توقفوا عن التطوع في الاحتياط احتجاجًا على تمرير قانون "عدم المعقولية" بالقراءة الأولى والذي بموجبه يقلص صلاحيات المحكمة العليا.

وبحسب الصحيفة العبرية فإن جنود الاحتياط قالوا في رسالة أن "إلغاء سبب المعقولية سيخلق ثقافة تعيين فاسدة ستؤدي إلى تدمير مؤسسات الدولة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية الإسرائيلية". وأضافت: "يجب ألا يُعهد بالقدرات السيبرانية الحساسة مع احتمال إساءة الاستخدام إلى جهة حكومة إجرامية تقوض أسس الديمقراطية. لا يمكن أن يستمر عملنا التنموي في ظل سحابة قانونية خطيرة من الناحية الأخلاقية. لن نفتح الإمكانيات لخلق نظام إجرامي، ولن نساعد في تدريب الجيل المستقبلي، مع مرور الوقت سيزداد الضرر اللاحق بالمجموعة والقدرات السيبرانية لإسرائيل ".

وتأتي هذه الخطوة في ظل تصاعد الاحتجاجات والتظاهرات اليوم الثلاثاء ضد التعديلات القضائية وذلك بعد المصادقة على قانون "عدم المعقولية" الذي يهدف للحد من صلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية ويمنعها من التدخل في قرارات الحكومة. وانطلقت المظاهرات في أعقاب المصادقة على القانون منذ صباح اليوم الثلاثاء في مواقع عدة من إسرائيل، حيث انطلقت في تل أبيب والقدس وحيفا، وأغلقوا طرقًا رئيسية. وقالت وسائل إعلام عبرية إن الشرطة الإسرائيلية اعتقلت 42 متظاهرًا إسرائيليًا شاركوا في الاحتجاجات ضد قانون الإصلاحات القضائية الذي تروج حكومة نتنياهو.

* * *

نيوز1 العبري: أبو مازن يخشى أن يفقد حكمه

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

الحادث الذي تعرض فيه أعضاء بارزون في حركة فتح للإهانة نهاية الأسبوع الماضي عندما وصلوا إلى مخيم جنين لحضور جنازات الذين قتلوا على يد الجيش الإسرائيلي في المخيم ، صدم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وقيادتها. وطرد عزام الأحمد وتوفيق الطيراوي من المخيم خجلاً على هتافات الحشد التي وصفتهم بـ"الخونة" و "الجواسيس لإسرائيل" ، وزعم الثلاثة أن الذين طردوهم هم من نشطاء حركة حماس التي زاد التوتر بشكل كبير بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس ، نقلت المخابرات الفلسطينية المعلومات إلى رئيس السلطة الفلسطينية لأن حركة حماس تحاول استغلال الأحداث في مخيم جنين لزعزعة حكومة السلطة الفلسطينية ، لذلك قامت كما زاد من الهجمات ضد المستوطنين من أجل تعقيد قيادة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل.

الشارع الفلسطيني بتبنى تحريض حماس، والسلطة الفلسطينية وزعيمها أصبحا الأكثر كرهًا في نظر سكان الضفة الغربية ويعتبرون منفذاً للنظام الأمني الإسرائيلي ضد الفصائل المسلحة ، والغضب في نفوس الفلسطينيين في الشارع يزداد بشكل صاروخي ، رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يشعر بأن كرسيه يتأرجح وهو والمحيطون قلقون للغاية بشأن التطورات الأخيرة.

بسبب محنته ، أمر رئيس السلطة الفلسطينية مجموعات فتح المسلحة في الضفة الغربية بالنزول إلى شوارع المدن الرئيسية في استعراض للقوة لردع حركة حماس وأي شخص يفكر في محاولة زعزعة استقرار السلطة الفلسطينية. ونظم المئات من المسلحين من حركة فتح المنتمين إلى شهداء الأقصى العسكري ، عروضا عسكرية في عدة مدن أثناء إطلاق النار في الهواء في عدة أماكن ، ووجهوا تهديدات لكل من يجرؤ على تحدي السلطة الفلسطينية.

تقول مصادر في السلطة الفلسطينية إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس نسق مع إسرائيل لمحاولة نشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في مدينة جنين ومخيمها مع الاستفادة من إنجازات عملية الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين ، لكن مصادر في الجهاد الإسلامي وتقول حماس إنها لن تسمح لها بدخول مخيم جنين للاجئين.

وفي العامين الماضيين ، سيطرت حركة الجهاد الإسلامي ، باستخدام أسلحة وتمويل من إيران ، على كامل شمال الضفة من خلال "الكتائب" التي أسستها ، وهي شعبية حماس. في الشارع الفلسطيني تزايدت بعد العمليات التي نفذها عناصر ذراعها العسكري في مستوطنتي علي وكدوميم وأيضاً في رمات حايل في تل أبيب.

يُنظر للسلطة الفلسطينية على أنها ضعيفة وتواجه الإفلاس المالي ، حتى لو عززتها إسرائيل من الناحية المالية ، لن يحسّن ذلك من موقفها في الشارع الفلسطيني ، يقول مسؤول كبير في فتح إن الحركة أنهت دورها التاريخي بسبب سياسات محمود عباس والفساد والتراخي ضد الجماعات المسلحة. ويخضع رئيس السلطة الفلسطينية ، محمود عباس ، لقيادته نحو 30 ألف مسلح يتقاضون رواتب منه، لكن سياسته أدخلتهم في صراع داخلي ، معظمهم يتعاطفون مع المسلحين. ومحمود عباس يعرف ذلك ويدرك المزاجية جيداً ، ولهذا فهو ليس مدرسًا لهم للقتال ضد الجماعات المسلحة خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى حرب أهلية وسيكون هذا وصمة عار كبيرة على إرثه.

تقول مصادر في حماس أن الأسلحة العديدة التي بحوزة نشطاء الحركة في الضفة الغربية ستُسحب في اللحظة المناسبة وتوجه إلى السلطة بمجرد تنحي محمود عباس عن المسرح السياسي. حماس تنتظر بصبر وتفعل لا تنوي السماح لمسؤولي فتح المتنافسين في معركة الخلافة بتقسيم السلطة بينهم ، إنها تريد حصتها. التوتر الكبير بين رئيس السلطة الفلسطينية وسكان مخيم جنين للاجئين وحماس والجهاد الإسلامي يقلق محمود عباس كثيرا وهو يحاول المصالحة مع سكان المخيم ومع الفصائل المعارضة لسياسته.

توجه وفد من كبار مسؤولي فتح إلى مخيم جنين مجدداً للمصالحة مع عناصر الجماعات المسلحة ، ويبدأ رئيس السلطة الفلسطينية في عقد اجتماع مصالحة لجميع الفصائل الفلسطينية في القاهرة لإعادة الوحدة الوطنية.

إذلال كبير تعرضت له حركة فتح الكبرى في مخيم اللاجئين، أرسل محمود عباس أمين عام فتح جبريل الرجوب إلى تركيا ، حيث التقى هناك مع صالح العاروري رئيس الجناح العسكري لحركة حماس في الضفة الغربية لمحاولة إقناعه بإرسال ممثلين إلى الاجتماع في القاهرة.

لحظة رفض قيادات حماس والجهاد الإسلامي المشاركة في الاجتماع في القاهرة ، يرون في هذا الاجتماع محاولة لإضفاء شرعية متجددة على السلطة بعد الأحداث الصعبة في مخيم جنين للاجئين. يقول مسؤولو حماس أنه لا جدوى من الاجتماع ما دامت السلطة الفلسطينية تواصل التنسيق الأمني مع إسرائيل وتستمر في كونها مقاول التنفيذ مع الشاباك الإسرائيلي.

في الآونة الأخيرة ، تحركت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بعنف شديد ضد نشطاء حماس في جامعتي بير زيت والأنجة في نابلس على خلفية انتخابات مجلس الطلبة ، ولا تنسى حماس القمع والاعتقالات التي قامت بها السلطة الفلسطينية بين نشطاءها. وعقد لقاء مصالحة مماثل للمرة الأخيرة في عام 2020 عبر مؤتمر بالفيديو بمشاركة 14 فصيلا فلسطينيا ، من بينها حماس والجهاد الإسلامي ، تمهيدا لخطة الرئيس ترامب "صفقة القرن" ، لكن التوترات والتنافس الشديد بينهما. السلطة الفلسطينية وحماس على عروش السلطة لا تسمحان بمصالحة حقيقية.

الأرض تحترق تحت أقدام السلطة الفلسطينية التي تخشى موجة من الاحتجاجات الداخلية ضدها واشتباكات مسلحة بين الفصائل في الضفة الغربية .. رئيس السلطة الفلسطينية يستعد لأسوأ السيناريوهات بالنسبة له ، لكنه يثق أيضا بأن إسرائيل لن تسمح لحماس والجهاد الإسلامي بإسقاط حكومته.

* * *

هآرتس: هل سيتم إطلاق سراح الإسرائيلية المخطوفة في إطار صفقة تجديد الاتفاق النووي؟

بقلم تسفي برئيل

ميليشيا "كتائب حزب الله" في العراق التي تنسب لها إسرائيل اختطاف الباحثة إليزابيث تسوركوف، تنفي أي صلة لها بعملية الاختطاف. وحتى إن المتحدثين بلسانها نشروا الخميس الماضي أنهم سيبذلون كل ما في وسعهم لمعرفة الخاطفين وأين توجد. حسب أقوالهم، فإن "معرفة من هي هذه العصابة الإجرامية ومن يساعدها على العمل في العراق، الذي يحظر فيه دخول جهات صهيونية، هي مصلحة عامة. ورئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني، أعلن بأنه أمر بفتح تحقيق من أجل العثور على تسوركوف وخاطفيها.

من الأفضل التعامل مع هذه البيانات بتشكك. السوداني يعرف عن قضية الاختطاف منذ الأيام الأولى. وحسب مصادر في إسرائيل، فقد قُدمت له تفاصيل من جهات استخبارية أجنبية وعربية، منها دول الإمارات وتركيا وأمريكا وروسيا. وتم تحطيم مؤامرة الصمت مؤخراً بعد النشر عن الاختطاف في عدد من المواقع الغربية. حسب وسائل إعلام عربية، فإن مراسلين أجانب يعملون في العراق طلب منهم عدم النشر عن عملية الاختطاف، وتم فرض الرقابة على وسائل الإعلام في العراق، إضافة إلى التهديد بعدم النشر عن القصة.

مع ذلك، ليس هناك تفسير لحقيقة عدم نشر أي شيء عن عملية الاختطاف عبر الشبكات الاجتماعية في العراق. في عمليات سابقة لاختطاف أجانب، كانت المعلومات تخرج في غضون ساعات. وحين يتأخر النشر لبضعة أيام أو أسابيع لم يساعد ذلك في إطلاق سراح المخطوفين أو منع موتهم. في عمليات اختطاف سابقة في العراق وفي دول عربية أخرى، فإن تأخير النشر دل على وجود اتصالات مع الخاطفين وحتى عن مفاوضات تجري معهم. في حالة تسوركوف، من غير المعروف ما إذا كان هناك أي اتصال مع الخاطفين، باستثناء المعلومات التي تم الحصول عليها كـ "دليل مؤكد" على أنها ما زالت على قيد الحياة، وأن وضعها معقول وحتى جيد. ولكنه دليل لا يرمز إلى هوية الخاطفين أو وجود مفاوضات.

ثمة مسألة أخرى تتعلق بذريعة الاختطاف؛ إذ تم اختطاف صحافيين عراقيين في العراق من قبل مليشيات أو جهات استخبارية عراقية رسمية على خلفية الكتابات النقدية ضد الجهات المسؤولة عن الاختطاف. في العام 2016 تم اختطاف أفراح شوقي، وهي صحافية وموظفة في وزارة الثقافة العراقية، من قبل مجموعة من المسلحين. ونقلوها إلى منشأة اعتقال صغيرة للتحقيق معها تحت التعذيب لتسعة أيام. اتهمها الخاطفون بنشر انتقاد لـ "كتائب حزب الله" وعصائب "أهل الحق" وهي المليشيات الأكبر المدعومة من إيران. شوقي، التي تعيش في فرنسا، قالت بأن للمليشيات سجوناً "خاصة" في كل مدينة ومحافظة، وفيها بيوت خاصة تظهر مثل بيوت سكنية، ولكنها عملياً سجون وغرف تحقيق. قبل ثلاث سنوات قتل الباحث

العراقي المعروف هشام الهاشمي، هو ممن ينتقدون المليشيات، وقد نشر أبحاثاً عن نشاطاتها وتمويلها. القاتل، شرطي في شرطة بغداد، ألقي عليه القبض وأعدم، ولكن لم يتم استكمال التحقيق مع المسؤولين عن عملية القتل.

في العراق مقبول الاختطاف المفاجئ للمواطنين من قبل عصابات الجريمة التي تريد الحصول على مبلغ فدية مرتفع، ولكن حالة تسوكروف كما يبدو ليست كذلك؛ فمليشيات "كتائب حزب الله" لا تحتاج إلى الأموال. فهي تحصل على تمويلها الأساسي من ميزانية الحكومة في العراق. وقد خصصت هذه الحكومة في هذه السنة 2.6 مليار دولار (600 مليون دولار أكثر من السنة السابقة) لجميع المليشيات التي تشكل "الحشد الشعبي" – التي تشمل في عضويتها 67 مليشيا شيعية و43 مليشيا سنية و9 مليشيات لأقليات عرقية. هذا "الحشد" تم تشكيله في 2014 بتوجيه من الفقيه الشيعي الأكبر في العراق، علي السيستاني، كي يحارب "داعش". ولكن عند انتهاء الحرب، تحولت هذه المليشيات إلى قوة عسكرية تم دمجها في جيش العراق، وهي تخضع نظرياً لوزارة الدفاع العراقية.

التقدير الرسمي أن في هذه المليشيات 170 – 230 ألف شخص، لكن هذه الأرقام بعيدة عن الواقع. آلاف المقاتلين المسجلون فيها غير موجودين، وما تسجيلهم إلا هدف لزيادة ميزانياتها. إضافة إلى ذلك، المليشيات الكبيرة التي تتكون من منظمات صغيرة، لها اقتصاد ذاتي تديره بواسطة "البنوك"، التي تعطي قروضاً للمواطنين بفائدة محددة وتدير مشاريع اقتصادية وتسيطر على عقارات. كل ذلك إضافة إلى التمويل العسكري الذي تحصل عليه من إيران. يمكن التقدير بأنه إذا كان اختطاف تسوركوف على يد مليشيا صغيرة أو عصابة تريد الفدية، لانتهت القصة منذ زمن.

الافتراض هو أن عملية الاختطاف استهدفت خدمة هدف سياسي للمليشيا أو إيران أو كلتيهما. لذلك، فإن لرئيس الحكومة العراقي، الذي هو أيضاً رئيس المخابرات، وأجهزة المخابرات التابعة له، سيكون من الصعب التأثير على إطلاق سراحها، لا سيما على خلفية غضب قادة المليشيات منه بسبب رفضه لإعطائهم وظائف رفيعة في المخابرات وفي مجلس الأمن القومي. مؤخراً، دخلت الولايات المتحدة إلى مفاوضات غير مباشرة مع إيران بوساطة سلطان عُمان هيثم بن طارق، حول عملية تبادل بين سجناء يحملون الجنسية الأمريكية والذين هم في إيران. ربما يكمن المسار المحتمل هنا لشمل تسوركوف في المفاوضات، لكننا لا نعرف إذا كانت إيران، التي لها "حسابات" منفصلة مع اسرائيل، ستوافق على مناقشة إطلاق سراح مواطنة إسرائيلية مع واشنطن.

* * *

هآرتس: إذا كان هناك دليل قاطع على ضرورة وجود سبب، فهو تنمر الوزراء تجاه أمين المظالم

بقلم يوسي فيرتر

ليس صعباً تخيل ردود أعضاء المعارضة السابقة على الوضع الذي كانت فيه حكومة بينيت – لبيد ستعقد جلسة خاصة لمناقشة المظاهرات والإزعاجات التي لا تتوقف أمام منازل الوزراء وأعضاء الائتلاف. الكنيست بكامل هيئتها تنفجر حرفياً. بنيامين نتنياهو كان سيعرض أفلاماً قصيرة، بعضها بالإنكليزية، ويدعو المجتمع الدولي إلى منع تدمير الديمقراطية في

إسرائيل. غاليت ديستر اتبريان كانت ستزأر وتنفجر باكية (دائماً بدون دموع)، أما شلومو قرعي فكان سيقتبس مقاطع من التوراة.

ثلاث ساعات ونصف الساعة استمرت عملية التوبيخ التي نظمها رئيس الحكومة والوزراء للمستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، والمدعي العام عميت ايسمان. كان طقساً قبلياً، إبداعياً وفظاً، استهدف إهانة وتخويف حراس العتبة. مسموح للحكومة أن تخالف رأي المستشارة القانونية للحكومة، ومسموح أيضاً طلب توضيحات، حتى بمشاركة كل أعضاء الحكومة، ولكن هناك أسلوباً ونهجاً دارجاً واحتراماً، إذا لم يكن للشخص فللمؤسسة التي يمثلها. وإذا وجد دليل قاطع واحد على أهمية ذريعة المعقولية، التي سيتم الدفع قدماً لإلغائها اليوم في الكنيست، فهو طريقة التعامل الوقحة والوحشية للوزراء مع بهراف ميارا بقيادة وزير العدل ياريف لفين الذي كان أكثرهم سمية وصراخاً وتطاولاً. فقد استل سوابق وأحكاماً. ميري ريغف ودودي امسالم طالبا بـ "إقالتها."

حتى من لا يحب المستشارة القانونية بهراف ميارا، مضطر للاعتراف بأنها أثبتت رباطة جأش استثنائية. لقد حاولوا إخراجها عن أطوارها واتزانها بتوجيه الإهانة ورفع الصوت والتشويه وإخراج الأقوال عن سياقها. وقد تمسكت بصياغات بارزة وجافة لتفسيرات القانون – حسب رأيها.

من المهم معرفة ما الذي فكرت فيه عندما جلست وحصلت على أكوام النفايات اللفظية مع الرائحة التي تفوح منها، رائحة كراهية النساء، أمام عدد من الأشخاص، معظمهم يؤيدون ويشجعون الإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين في "المناطق" [الضفة الغربية]؛ والذين جميعهم بدون استثناء يؤيدون البؤر القانونية ومستوطنيها وخرق القانون الممنهج والمتواصل في الضفة الغربية. هؤلاء بدأوا يقدمون لها المواعظ الأخلاقية، وطلبوا منها التوقف عن "الإنفاذ الانتقائي للقانون". كل من يحتضنون "شبيبة التلال" من جهة، ورام بن يهودا وأمثاله من جهة أخرى، أصبحوا فجأة أمراء القانون والنظام.

اللحظة السخيفة في الجلسة كانت عندما تمسك رئيس الحكومة بأقوالها ليدس التوجيهات التي جاءت من البيت: تذكر "محاصرة" صالون تصفيف الشعر في ميدان الدولة في تل أبيب، الذي كانت فيه زوجته. لقد رفع عن نفسه العتب.

لكن ما الذي حققه نتنياهو في هذه الجلسة؟ ما الذي ربحه؟ كيف دفع قدماً بأهداف "الإصلاح"؟ لا شيء. عندها كان الحدث قد عمل ضده وخدم الاحتجاج. على خلفية الحديث عن الإقالات المتوقعة لبهراف ميارا وعميت ايسمان بعد إلغاء ذريعة المعقولية، فإن عقد الجلسة الذي يمكن أن يظهر كتمهيد للأرض من أجل الإقالات، هو مثل صب الزيت على نار الاحتجاج، قبل يوم على "يوم الشلل" غداً. انقضاض الوزراء على حارسة العتبة الأكبر في الدولة يزيد التخوفات لدى أوساط الأغلبية الساحقة للجمهور الذي يعارض الانقلاب. وإذا تخيل نتنياهو إقالتها، فلنشاهد ذلك. الليلة التي أقيل فيها يوآف غالانت، 26 آذار الماضي، ستظهر كحفلة شارع في يوم الاستقلال. في الواقع، يمكنه أن يجففها ويتجاهل رأيها ويأمل أن تيأس وتغيب عن عينيه. الاحتجاج الأقوى والأكثر تواصلاً الذي عرفته الدولة دخل الأسبوع الـ 28 وبقوة كبيرة، وعلى الرغم من الكمية الضخمة التي تتدفق في نهاية كل أسبوع إلى الشوارع، فالأمر يتعلق باحتجاج غير عنيف، خلافاً للانطباع الكاذب الذي يحاول

الوزراء خلقه. "لم يتم نقل أي شرطي إلى المستشفى لتلقي العلاج"، قال أمس المفتش العام للشرطة كوبي شبتاي (المتظاهرون هم الذين زاروا غرف الطوارئ في المستشفيات)، دون أي شرطي من بين آلاف رجال الشرطة.

هذا ما "يصيب بالجنون" وبحق، حسب تعبير دودي أمسالم، الوزراء. بعضهم على الأقل يريدون رؤية الدماء، وجماجم مهشمة، وأقدام محطمة وعيون مفقوءة. المقارنة التي جرت أمس في غرفة جلسات الحكومة مع مظاهرات أبناء الطائفة الإثيوبية التي كانت عنيفة جداً، ليس هو الموضوع هنا. رجال الشرطة هم الذين يصابون من قبل اليمين وقت إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، وهكذا كان في احتجاج الطائفة الإثيوبية وفي الانفصال. لذا يجب قول الحقيقة، للمرة الألف: اليسار ليس جمهوراً عنيفاً. إضافة إلى ذلك، أنشئ نوع من "التطبيع" لإغلاق الطرق. الشرطة هي المسؤولة عن ذلك، وهي في معظم الحالات تفضل احتواء الحصار بدلاً من تفريق المتظاهرين بالقوة. هذا أحد الإنجازات البارزة لشرطة إسرائيل في هذه الفترة، الأمر الذي أثار استياء الوزير بن غفير. فهذا السفاح المدان وداعم الإرهاب بكل قوة، يحرض الشرطة على استخدام العنف الشديد ضد المتظاهرين، ولكن بدون نجاح حتى الآن. ثمة سبب للخوف من أنه سيحقق ما يريد في المستقبل غير البعيد عندما تتغير قيادة الشرطة ويتم تعيين طاقم من المتملقين.

سيكون الامتحان الفوري يوم غد. فرؤساء المقاومة ضد الانقلاب يخططون، حسب قولهم، إلى شيء غير مسبوق، بما في ذلك في مطار بن غوريون كما يبدو، هذا هدف ذاتي. تظهر الاستطلاعات بأن ثلثي الجمهور يعارضون إغلاق المطار. هذا تنكيل زائد بالإسرائيليين الذين يريدون الهرب من هنا لفترة قصيرة، وبالسياح الذين في الأصل لا يأتون بالأعداد كما السابق. آلاف العائلات التي تحلم في هذه السنة بعطلة صيفية ستجد نفسها في ضائقة غداً. ما الفائدة من المس بها؟ هذا من نوع النشاطات التي تخدم الحكومة. في المقابل، انضمام مصالح تجارية كبيرة وشل قطاعات اقتصادية وأيضاً تهديد رجال الاحتياط بوقف التطوع، أمر يضر باستعداد الجيش الإسرائيلي. كل هذه نشاطات لها فائدة. وكما قلنا، فإن المظاهرات اليوم أمام منازل الوزراء وأعضاء الكنيست، الذين يتذوقون الوجبة التي تذوقها أعضاء ائتلاف بينيت – لبيد خلال سنة. وما يثير الاستغراب أكثر هو أن المرقة لم تعجبهم ولم تكن مناسبة لذوقهم.

مشروع قانون ذريعة المعقولية بالصيغة المتطرفة التي تعفي الحكومة من أي اعتراض قضائي على التعيين والإقالة، سيصادق عليه اليوم بالقراءة الأولى. وربما يكون التصويت الأخير بعد أسبوعين كما تعهد نتنياهو. لن نخفف الصيغة، وعد سمحا روتمان. الذيل يهتز في رئاسة الحكومة في هذه الأثناء.

بخصوص الوزراء، يبدو إلغاء هذا الاعتراض بمثابة حلم في ليلة صيف. كل ما يعنيهم هو التعيينات والإقالات، مثل إقالة حراس العتبة وممثلي الجمهور والأشخاص النزيهين والمدافعين عن القانون، وتعيين نقيضهم بالضبط، أعضاء مركز الليكود، ومستشارين سياسيين مخضرمين، ونشطاء سياسيين، ومقاولي أصوات وأعضاء كنيست هزموا في الانتخابات التمهيدية.

اقترح إسحق هرتسوغ العودة فوراً إلى محادثات المصالحة برعايته. "الاتفاق في متناول اليد"، قال، وحذر مرة أخيرة من "صدع فظيع داخل الشعب". مشكلة هرتسوغ كانت وما زالت المقارنة المتزنة التي يجريها بين الحكومة والمعارضة، بين

الديمقراطية التي تدافع عن نفسها والدكتاتورية القادمة. ودعا ممثلي الجمهور إلى "الاستيقاظ" بدلاً من دعوة نتنياهو إلى وقف التشريع. لأنه إذا تم إلغاء ذريعة المعقولية فسيتم القضاء أيضاً على الاحتمال الضعيف في استئناف المحادثات في مقر الرئيس.

أقوال هرتسوغ إضافة إلى أنها غير مقبولة في ظل الواقع الحالي، لا سيما على خلفية التصفية المركزة التي قام بها أعضاء الحكومة ضد المستشارة القانونية للحكومة والإضرار الخطير بالاقتصاد، أخذت طابعاً محرجاً أكثر إزاء أقوال الرئيس الأمريكي جو بايدن. في مقابلة مع "سي.إن.إن" قال بايدن إن الأمور كما هي: هذه الحكومة هي الحكومة "الأكثر تطرفاً" منذ خمسين سنة. وعندما سئل عن الزيارة المحتملة لنتنياهو في البيت الأبيض، قال: "رئيس دولة إسرائيل سيصل."

يبدو أنه لم يقرأ المقابلة في "معاريف" مع وزير الخارجية إيلي كوهين الذي قال إن دعوة رئيس الحكومة ستصل "قريباً". كان يجب اطلاعه قبل الخروج إلى البث.

* * *

هآرتس: انتقام اياد الحلاق

بقلم روغل الفر

في حالة إياد الحلاق حقائق معينة غير مختلف عليها: لم يكن إرهابياً؛ لم يكن مسلحاً؛ ولم يشكل خطراً على أحد؛ عندما تم إطلاق النار عليه وقتل كان مستلقياً وهو مصاب في غرفة للقمامة بسبب رصاصة أصابته في بطنه؛ مرشدته وقفت بجانبه وهو يشرح لرجال الشرطة بأنه معها، وبدورها أبلغتهم بكل الطرق بأن إياد مريض بالتوحد وأنه معاق؛ فهم قائد القوة بأن إياد لا يشكل أي تهديد، وصرخ على مرؤوسه قائلاً "توقف"، ولكن المرؤوس أطلق النار على إياد وقتله. لذا، أرى شخصياً أنها عملية قتل مع سبق الإصرار. لائحة الاتهام التي تم تقديمها ضده وصفت ذلك بـ"قتل بالإهمال". قاضية المحكمة المركزية، حنه مريام لومف، وصفت ذلك بأنه شعور ذاتي مبرر من أجل الدفاع عن النفس. إياد الحلاق قتل وهو مذعور حتى الموت وعاجز، وهو الضحية الأكثر براءة في العالم. ورغم أنه متوحد فهو أدرك الوضع. وقوله لقاتله إنه مع مرشدته يدل على ذلك. أدرك بأنه سيقتل بدم بارد، وأنه سيتم إعدامه، وفي الطريق توسل للقاتل كي لا يقتله. هذه الصورة لا تغيب عن الذاكرة. إياد ينزف من بطنه قرب حاوية القمامة ويفقد الدماء ويرى البنادق المصوبة أمامه ويتوسل لئلا يقتلوه. والده صرخ في المحكمة، قائلاً "يا للعار"، هذه دعوة الحرب للاحتجاج ضد الانقلاب النظامي. ولكن كما أن بنيامين وسارة لا يخجلان، فالاحتلال والانقلاب النظامي لا يعرفان أي خجل.

للزوجين نتنياهو مثلما لقاتل إياد، هناك شعور ذاتي من أجل "الدفاع عن النفس". ولدرعي ولفين وبن غفير، وأيضاً للمستوطنين الذين ينفذون المذابح في الضفة. جميعهم في وضع دائم لـ"الدفاع عن النفس"، أمام العرب واليساريين والنخب والدولة العميقة. ومثل الجندي الذي أطلق النار على إياد، فإنهم جميعاً يتوهمون. في السنوات الثلاث التي مرت منذ مقتل إياد، ساء وضع مواطني اسرائيل الذين يؤيدون الديمقراطية بشكل كبير.

الديكتاتورية لم تشرع بعد، لكنها مغروسة عميقا بروحها في الخطاب العام. لم يعد بالإمكان فصل أقوال فاشية مثيرة للاشمئزاز، جميعها هكذا. من لا يرى إياد من خلال ما يحدث الآن، فهو أعمى. عضوة الكنيست تالي غوتلب، وهي نفسها أم لطفلة متوحدة (يهودية) غردت قبل بضعة أيام: "الفلسطيني الذي يهرب من الجيش الإسرائيلي، يجب إطلاق النار عليه. الفلسطيني الذي يقترب من جندي للجيش الاسرائيلي يجب إطلاق النار عليه". حتى إن إياد لم يكن ذريعة للتغريدة، التي أشارت فيها أيضاً إلى أن "من يشفق على متوحشين، فنهايته الوحشية إزاء الرحيمين."

هذا يذكر بـ"تعليمات الأمن في المناطق المحتلة". نكتة حانوخ لفين الهزلية "شخص يعبر الشارع ويلقي نظرات عصبية إلى كل الجهات، سوف يشتبه به أنه إرهابي عربي... وإن لم يمر أحد في الشارع، فسيتم الاشتباه به كإرهابي عربي مريض. وأثناء محاولته للهرب، سيتم إطلاق النار في الهواء. سينقل جثمانه إلى معهد الطب الشرعي". هذه الرواية الهزلية هي أوامر فتح النار للنصف الثاني. الجريمة تسيطر.

* * *

يديعوت: وقف التطوع للمحمية عمل مشروع!

بقلم يوفال ديسكين

إخوتي وأخواتي للتقبيل ، الإخوة والأخوات للاحتجاج ، الأوقات غير العادية تدعو لأفعال غير عادية. سأحاول شرح سبب صحة هذا الكليشيه أكثر من أي وقت مضى وسأبدأ بقصتي الشخصية.

كانت أكثر القرارات المصيرية التي اتخذتها في حياتي تستند إلى أخلاقيات البلد الذي نشأت فيه وتعليم القيم الذي تلقيته من والدي ، في المدارس وفي حركة الشباب. استندت هذه القرارات أيضًا إلى المثال الشخصي الذي رأيته في عائلتي المباشرة: والدي ، الراحل أفراهام ديسكين ، تطوع للجيش البريطاني ، وحارب النازيين وأصيب بجروح خطيرة في قصف الإيطاليين في الصحراء الغربية. أخي ، الراحل دورون ديسكين ، قاتل في حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران كجندي احتياطي ، تعرض خلالها لإصابة معقدة أثرت على مجراه في حياته. وعلى الرغم من ذلك ، عاد للتطوع في الاحتياط ، وقاتل في حرب لبنان الأولى ولاحقًا في البؤر الاستيطانية في قطاع الأمن.

استندت قراراتي أيضًا إلى القادة الذين قادوا البلاد لسنوات عديدة. على الرغم من أنهم ارتكبوا أحيانًا أخطاء إستراتيجية ، إلا أنهم غرسوا في داخلي الشعور بأن خير البلد هو الذي يوجههم دائمًا أولاً وقبل كل شيء. بسبب هذه الروح ، قررت التطوع في وحدة النخبة في الجيش الإسرائيلي والانضمام لاحقًا إلى الشاباك. لقد رافقتني الروح والتعليم والأشخاص الذين ذكرتهم ووجهتني خلال قرارات قيادية لا حصر لها اتخذتها خلال سنوات عملي في المؤسسة الأمنية.

ما هي الروح التي نشأت معها؟ دولة إسرائيل يهودية وديمقراطية ووثيقة تأسيسها إعلان الاستقلال. دولة إسرائيل ، وهي الموطن القومي للشعب اليهودي الذي تعرض للاضطهاد في المنفى لألفي عام ، وخضع لعملية إبادة مروعة على يد ألمانيا النازية. تعاملت الروح مع دولة صمدت في وجه كل الصعاب ، بينما كانت تحارب أعداءها باستمرار ، لكنها جاهدت منذ يومها

الأول من أجل السلام مع جيرانها. دولة ميزتها الأكبر على مصر أنها مجتمع ديمقراطي قائم على المساواة والأخلاق ، وحكم القانون موضع إعجاب حتى بالنسبة لأعدائها. أعتقد أن معظمنا ، وبالتأكيد جيلي ، نشأ مع روح مماثلة.

على مر السنين اكتشفت أن هناك العديد من الشقوق في القصة. اكتشفت أن الحياة أكثر تعقيدًا مما كنت أعتقد. اكتشفت أن احتلال شعب آخر مفسد ومدمّر ، وفي الحروب يخسر المنتصرون أيضًا. وربما أسوأ من ذلك ، اكتشفت أن هناك قادة يرون مصلحتهم أولاً وليس مصلحة الجمهور.

على الرغم من خيبة الأمل ، فإن القليل الذي تبقّى من هذه الروح كان واضحًا لي وللكثير منا حتى وقت قريب: نحن دولة ديمقراطية ويهودية ، وثيقتها التأسيسية هي إعلان الاستقلال. دولة تلتزم بالمساواة الكاملة وتطوير البلاد لجميع مواطنيها دون اختلاف في الدين أو العرق أو الجنس. ديمقراطية حقيقية تفصل بين السلطات ، وأن سيادة القانون شمعة على قدميها، وأن استقلال النظام القضائي أساس متين وصلب لها.

حتى هذا الجزء القليل تم تصدعه بشدة في عام 2018 من خلال تشريع "القانون الأساسي – إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي". لقد "تمت الموافقة عليه" بالفعل من قبل محكمة العدل العليا ، لكن في نظري كان السنونو هو الذي يبشر بقدوم الشتاء. والدليل على ذلك هو "القرار الصهيوني" الذي نوقش مؤخرًا ، والذي يسعى إلى إثبات أن الوزراء يجب أن تعطي وزناً حاسماً في قراراتهم للقيم التي تنشأ في قانون الجنسية ، وهذا يعني تفضيل قطاع واحد على المعنى – التمييز.

ثم جاءت الحكومة الحالية.

الحكومة الحالية شرعية لكنها غير شرعية في تكوينها وأفعالها والقيم التي تروج لها. تعمل بقوة وثبات على تغيير صورة البلاد والنظام الديمقراطي دون إجماع وطني واسع. إنه يعمل على تغيير الروح التي نشأنا عليها وعلى أساسها تأسس البلد. إنها تحاول بكل طريقة ممكنة تحويلنا من ديمقراطية حقيقية إلى ديمقراطية فارغة.

إذا لم نقاتل الآن ، على الفور ، بكل طريقة ديمقراطية قانونية وشرعية وبأقصى تصميم (وبدون عنف تحت أي ظرف من الظروف!) ، فسوف نتحول إلى ديمقراطية جوفاء أسرع مما نتوقع ؛ ديمقراطية شبح حيث لا توجد حماية حقيقية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية ؛ التي ليس لديها حماية لحقوق الأقليات ولا حماية ضد استبداد الأغلبية. كيف سيحدث هذا؟ إذا ضعفت مؤسسة المدعي العام ، وفقد القضاء ، برئاسة المحكمة العليا ، قدرته على الإشراف على السلطات الأخرى ، فسنزلق بسرعة على المنحدر إلى هاوية الاستبداد.

يعد تعديل سبب المعقولية ، والذي يجب أن يجتاز قراءة ثانية وثالثة في الدورة الحالية للكنيست التي تنتهي في نهاية يوليو 2023 ، خطوة كبيرة على الطريق إلى تلك الهاوية. ماذا تعني هذه الخطوة؟ من الناحية القانونية ، هذا تعديل يثبت استحالة الادعاء بأن الحكومة انتهكت واجب العمل لتعزيز المصلحة العامة. ينص التعديل على أنه يحظر الإعفاء ويحظر حتى مناقشة الدعوى. بلغة أبسط: إن ترسيخ مثل هذا الافتقار الكاسح للعدالة ، في أي مسألة تتعلق بالحكومة والوزراء ، يشكل انتهاكًا فادحًا لمبادئ الديمقراطية الأساسية ، ولا سيما مبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون.

الأهداف الرئيسية للقانون هي السماح للحكومة بتعيين عضو الكنيست أرييه درعي في منصب وزير على الرغم من سجله الإجرامي ، للسماح للحكومة بطرد الحراس من مناصبهم ، وقبل كل شيء المستشار القانوني للحكومة غالي بهارف- ميارا والمستشارون القانونيون لوزارات الحكومة ، وتعيين من يحل محلهم مصالح ضيقة للائتلاف والوزير المعين على حساب المصلحة العامة ، وهذا يعني نهاية حكم القانون في إسرائيل.

إن الحرب على صورة دولة إسرائيل والشرطة الديمقراطية الأساسية ليست صراعًا مستقبليًا ، لكنها تدور الآن. ليس من الضروري أن تكون بعيد النظر لفهم معنى هذا التحديد للظلم بشكل عام وخاصة عندما يتعلق الأمر بحكومة التدمير ، المؤلفة من إيتامار بن جابر وفرقة التفوق اليهودي ، من بتسلئيل ("محو هافارا ") سموتريتش ، من آفي ماعوز من حزب نعوم المعاد للمثليين وكراهية النساء ، ومن المجرم المدان درعي ومصالحه الشخصية وراء الكواليس ، من جماعة أرثوذكسية متطرفة غير صهيونية ، وقبل كل شيء – من رئيس وزراء متهم بارتكاب جرائم.

إن الحرب من أجل الديمقراطية الأساسية تحدث الآن ، وبالتالي فإن وقف التطوع للاحتياط ليس "السلاح المفاجئ" للحرب القادمة ، ولكنه "السلاح الفعال" للحرب الحالية. وبطريقة شخصية ومباشرة أتوجه إلى كل فرد: أنا ، الذي قاتلت وخاطرت بحياتي إلى جانب العديد منكم ، من أجل حماية بلدنا الحبيب ؛ أنا ، الذي كنت رئيس الشاباك وقادت مع إخوتي لتسليح الجيش الإسرائيلي والقوات الجوية والشرطة الإسرائيلية في الحرب ضد الإرهاب والتهديدات الاستراتيجية الأخرى لدولة إسرائيل ؛ أنا الذي أرسل مقاتلين ونساء للمخاطرة بحياتهم في عمليات لا حصر لها – أعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار فوري بشأن تعليق التطوع في الاحتياطيات.

يجب أن يتوقف هذا الرجس الآن ، وإلا فإن البوابات ستفتح أمام انهيار جليدي ، في شكل تشريعات غير مقيدة وقرارات غير معقولة. سيؤدي هذا الانهيار الأرضي إلى سقوط إسرائيل اليهودية والديمقراطية. إخواني وأخواتي في السلاح ، أحييكم على تفانيكم واستعدادكم للتضحية بأرواحكم من أجل أمن الوطن ، ولكن ليس أقل أهمية من ذلك ، كما أثبت الكثير منكم في الـ 27 أسبوعًا الماضية ، أيضًا على صورتها. لقد أنقذ التطوع والبطولة في ساحة المعركة إسرائيل من أعدائها ، لكن المعركة اليوم من أجل صورة الدولة ووجودها هي ضد أولئك الذين يسعون إلى وشم أسسها وقيمها. في هذه المعركة أيضًا ، هناك وزن كبير للمقاتلين. لذلك ، فإن تعليق التطوع في الاحتياطيات هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به. إنه عمل ديمقراطي وشرعي وحتى بطولي يجب القيام به على الفور لوقف التدهور في الهاوية. تتطلب الأوقات غير العادية إجراءات غير عادية. لقد حان الوقت.

* * *

إسرائيل اليوم: الحرب الباردة بين أميركا وإسرائيل تدخل مرحلة تصعيد جديدة

بقلم أبراهام بن تسفي

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

المقابلة التي منحها الرئيس الأميركي، جو بايدن، أول من أمس، لـ "السي.ان.ان" تشكل مرحلة جديدة ومقلقة في الحرب الباردة

الجارية منذ أشهر بين واشنطن والقدس. وبالفعل، يشير تحليل الأمور إلى أنه لم يتبقَ تقريباً أي ذكر للبنية التحتية من العلاقات الخاصة التي شكلت على مدى العقود محوراً مركزياً في هذه المنظومة، ومنحت إسرائيل شبكة أمان صلبة وسوراً واقياً مستقراً، حتى في ضوء أزمات وبؤر احتكاك نشبت بين الحين والآخر في البعد الاستراتيجي لشبكة العلاقات.

ومع أن بعض العناصر في الرسالة التي نقلها بايدن إلى رئيس الوزراء سبق أن طرحتها في آذار الماضي، فإن خاصية المقابلة هي في أن الرئيس لم يحاول على الإطلاق أن يستخدم لغة رقيقة أو مغسولة كما هو دارج بين الشركاء. فقد بسط احتجاجاته وادعاءاته أمام نتنياهو بشكل علني وفظ في ظل خلق صلة مباشرة وواضحة بين عمل حكومة إسرائيل في المجال الفلسطيني (بخاصة في سياق البناء في المستوطنات وتسويغ البؤر الاستيطانية) وبين مساهمة الإدارة في الدفع قدماً بمسيرة التطبيع بين إسرائيل والسعودية.

ضمنياً، أكد البيت الأبيض المعادلة التي بموجبها ليست في نيته أن يدعم ويساهم في مسيرة التطبيع هذه، إلا إذا عمل نتنياهو على لجم المحافل المتطرفة في حكومته.

صحيح أن بايدن امتنع، هذه المرة، بخلاف الماضي عن أن يدرج في هذه المعادلة الحاجة إلى تحقيق إجماع وطني واسع في مسألة الإصلاح القضائي كشرط مسبق آخر لكل جهد أميركي لربط الرياض في إطار اتفاقات إبراهيم، لكن لا ينبغي أن يستنتج من ذلك بأن المسألة شطبت عن جدول أعماله. وإذا لم يكن ذلك كافياً، ففي المسألة المشتعلة بشأن موضوع اللقاء بين الرجلين نزع الجالس في البيت الأبيض القفازات، وقرص صديقه القديم حتى وقت أخير، حين قال إن هرتسوغ سيأتي قريباً إلى واشنطن، وكأن الحديث يدور عن بديل متماثل ذي صلاحيات تنفيذية واسعة. كما أعرب عن احتجاج غير صريح على مجرد المحاولة الإسرائيلية لطرق الباب الصيني، في عصر خصام محتدم بين واشنطن وبين بكين.

أمامنا منزلق سلس يفوق خلافات الماضي مع رؤساء سابقين في الولايات المتحدة، ويوجب من نتنياهو أن يحسم قريباً بين اعتبارات الأمن القومي وبين جملة الاعتبارات والاضطرارات الداخلية والائتلافية، إذ إن مجال مناورته آخذ في التقلص بسرعة.

* * *

هآرتس: إسرائيل لم تعد تعني بايدن

بقلم الون بنكاس

عندما قال الرئيس الأميركي، جو بايدن، إن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مجرم حرب فقد قصد ذلك. وعندما قال بايدن، إن رئيس الصين، شي جين بينغ، ديكتاتور فقد قصد ذلك. وعندما سئل عند نزوله من الطائرة قبل شهرين إذا كان ينوي دعوة رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، للزيارة وأجاب على الفور وبشكل قاطع "لا"، فقد كان يقصد ذلك. وحقيقة أن عددا من المتحدثين والمستشارين الذين يعملون في البيت الأبيض قد حاولوا تخفيف أقواله، وأوضحوا ما الذي قصده الرئيس بالضبط، هي حقيقة عديمة الجدوى. جو بايدن عضو في مجلس الشيوخ منذ العام 1973، وهي السنة التي كان فيها معظم المتمرسين في الصياغة أطفالا أو لم يولدوا بعد. بايدن، بجلاله منذ 1973، يقول بالضبط ما يفكر به. وهكذا أيضا كانت أقواله عن إسرائيل وعن نتنياهو في المقابلة مع "سي.ان.ان". عندما يقول بايدن، "حكومة متطرفة" فهو يقصد ذلك بالضبط. وعندما يوضح بأن الرئيس هرتسوغ بالتحديد سيزور واشنطن فهو يقصد ذلك بالضبط.

قبل تحليل كل جملة وكل كلمة للرئيس الأميركي بايدن عن إسرائيل إلى عناصرها الأولية، وقبل تحليل النوايا واستخلاص الدروس، من الحيوي تذكر شيء واحد أساسي وهو أنه في هذه المرحلة من رئاسته وعلى خلفية الحرب في أوكرانيا وعشية ذهابه إلى قمة "الناتو" والدخول إلى سنة انتخابات في 2024، فإن إسرائيل لا تعنيه، ونتنياهو يعنيه بدرجة اقل. ما تريده الإدارة الأميركية اكثر من أي شيء آخر هو عدم ظهور إسرائيل على الإطلاق، والاختفاء عن شاشة "الإحاطة اليومية للرئيس" (بي.دي.بي)، وهي الإحاطة الاستخبارية – الاستراتيجية التي يحصل عليها الرئيس في كل صباح من ممثل هيئة الاستخبارات القومية والتي تشمل معلومات وتقديرات لـ 16 وكالة مخابرات في الولايات المتحدة.

منذ شباط 2022 فإن الإحاطة اليومية تنشغل بالكامل بأوكرانيا وروسيا والصين. وقد مرت اكثر من سنة، ومنذ كانون الثاني 2023 فإن إسرائيل ظهرت مرة أخرى في الإحاطة. وفي موازاة ذلك أيضا على الصفحات الأولى لـ"واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" و"فورين بوليسي" و"الإيكونوميست" و"اتلانتيك" و"بوليتيكو" وجميع قنوات التلفزة وكل القراءات الإلزامية في البيت الأبيض في كل صباح. بالنسبة لبايدن هذا سخط سياسي، وحرف غير مرغوب فيه للأنظار، وتحويل موارد السياسة الخارجية إلى ما بعد المدى القصير، أي أوكرانيا وروسيا، والى ما بعد المدى المتوسط والبعيد، أي الصين وحوض المحيط الهندي والمحيط الهادئ.

يعتبر جو بايدن نتنياهو مكرهة وإزعاجاً. ورئيس الحكومة لديه عجز ثقة متراكم في واشنطن الديمقراطية، وفي الإدارة الأميركية وفي الكونغرس. بايدن، الذي كان نائب الرئيس الأسبق باراك أوباما في الأعوام 2009 – 2017، لم ينس لنتنياهو زيارته في إسرائيل في 2010، التي رافقها الإعلان عن توسيع المستوطنات وليس الخطاب الذي قام بإلقائه في الكونغرس – عرض عديم الجدوى قام به نتنياهو من وراء ظهر البيت الأبيض في 2015 من اجل المس بالاتفاق النووي مع ايران وبسياسة الرئيس.

سنة 1973 ليست السنة الأولى التي بدأ فيها جو بايدن عمله كسناتور، بعد الانتخابات في تشرين الثاني 1972، التي يتم تذكرها بالأساس بسبب قضية ووترغيت. هذه هي "سنة الصفر" في علاقته وصداقته الحميمة مع إسرائيل، وهو يهتم بأن يذكرها في كل مناسبة لأنه التقى فيها كل رؤساء حكومات إسرائيل منذ غولدا مئير. هذا ليس إرثا عسكريا أو مسودة لسيرته الذاتية، بل منظور سياسي – تاريخي. عندما يقول بايدن لفريد زكريا، من "سي.ان.ان"، إن بعض الوزراء في حكومة نتنياهو هم متطرفون جدا ولم يكن مثلهم في أي يوم فهو يقصد ذلك وهذا يؤثر على نتنياهو.

في إسرائيل في الستة أشهر الأخيرة، يوجد تضخم واستخدام كبير لمفهوم "غير مسبوق". يبدو أن بايدن لم يقل أمورا غير مسبوقة، لأنه قال أمورا تشبه ما نشرته "نيويورك تايمز" وفي المقال الذي كتبه هو نفسه. أقوال اكثر خطورة منها قالها الرئيس جورج بوش والرئيس بيل كلينتون والرئيس باراك أوباما. ولكن أقوالهم قيلت في غرف مغلقة وتم تسريبها. يتحدث بايدن بشكل مباشر وبصراحة، وبتهذيب نسبي يعبر عن موقفه من نتنياهو ومن الائتلاف الذي شكله. والأكثر خطورة هو أن بايدن قد امتنع عن دعوة نتنياهو لزيارة البيت الأبيض منذ تشكيل حكومته قبل ستة اشهر. هذا وبحق أمر غير مسبوق، على الأقل منذ كان ليفي أشكول رئيسا لحكومة إسرائيل.

هناك قانون الأواني المستطرقة بين الانقلاب النظامي والهجوم على الديمقراطية وبين سياسة حكومة نتنياهو في "المناطق". لا يوجد لبايدن أوهام حول الإمكانية الآنية لـ"نموذج الدولتين"، هو لا يريد التوسط ولا يبشر بخطة سلام ولا يبالغ في أهمية أو

إلحاحية تحسين العلاقات بين إسرائيل والسعودية. يريد بايدن التركيز على روسيا. فهناك سيكون ارثه التاريخي. وإقامة بنية تحتية سياسية، اقتصادية وعسكرية، وبنية تحتية من التحالفات كرد على التحدي الذي تضعه الصين. هو لا يهتم ولا يريد الانشغال بـ"حومش" أو ذريعة المعقولية. هو يريد من إسرائيل التصرف كحليفة تعتمد على منظومة "قيم مشتركة". ويفعل نتنياهو كل ما في استطاعته لإقناعه بأن هذا ليس هو الوضع.

* * *

يديعوت : المستوطنات والانقلاب النظامي وراء كراهية بايدن لحكومة نتنياهو

بقلم ناحوم برنياع

يميل الرئيس الأميركي، جو بايدن، ليفقد التركيز في بعض من مقابلاته الصحافية. يصعب على الناس أحياناً أن يقرروا هل قصد ما قال أم أفلت الكلام منه. في مقابلة منحها، أول من أمس، للصحافي الكبير من الـ "سي إن إن"، فريد زكريا، كان مركزاً تماماً. ما قاله عن حكومة إسرائيل كان قاسياً. في بعض جمل ثاقبة أشار إلى مكان الحكومة الحالية في التاريخ، كما دفن حلم التطبيع مع السعودية، وزيارة نتنياهو إلى البيت الأبيض.

لشدة الأسف، كان دقيقاً، حين قال: إن هذه هي الحكومة الأكثر تطرفاً منذ حكومة غولدا مائير، كان يقصد موقف الحكومة من "المناطق" وسكانها الفلسطينيين. فقد وعد نتنياهو الأميركيين في مؤتمر العقبة بالامتناع عن إقامة مستوطنات جديدة، والمساعدة في ترميم السلطة الفلسطينية. أما عملياً فقد فعل العكس. وهذا ما يغيظ بايدن.

لا يتوقف النفور من المستوطنات فقط. فقوانين الانقلاب النظامي وضعت حكومة نتنياهو في المكان الأكثر كرهاً عند بايدن والحزب الديمقراطي: في الحلف بين الديمقراطيات الجدد في وسط أوروبا، ميليشيات التفوق الأبيض في أميركا، ودونالد ترامب. فالجراح لم تعد جراح حب؛ فهي تنزف.

أصبح نتنياهو شخصية غير مرغوب فيها في واشنطن. ما بدأ كحساب من الماضي على ما فعله قبل سنين بأوباما وبايدن نفسه على سجوده للجناح الأكثر تطرفاً في الحزب الجمهوري، تحول ضغينة على الحاضر، نتيجة قرار السماح لسموتريتش بأن يقيم مستوطنات في كل مكان، ونتيجة التصريحات غير المسؤولة لوزراء الحكومة، بينهم وزير الخارجية، إيلي كوهين.

أقوال بايدن ينبغي أن ترى ليس طلقة وحيدة، وتعبيراً عن إحباط لحظي، بل هي جزء من مسيرة. الحزب الديمقراطي يتحرر من التزاماته التاريخية تجاه إسرائيل. بايدن، الذي قاتل في الماضي ضد هذه المسيرة، يرفع يديه. قصة القيم المشتركة لم تعد ذات صلة. توجد مصالح أمنية، وبهذا، إلى هذا الحد أو ذاك، تتلخص قصة الحب.

اشتكى هنري كيسنجر ذات مرة من أن ليس لإسرائيل سياسة خارجية – فقط سياسة داخلية تندفع إلى الخارج. تؤكد حكومة نتنياهو الحالية شكوى كيسنجر على الملأ: فهي تستوطن وتشرّع وتركل وكأنه لا يوجد عالم. يحتمل أن يكون نتنياهو ضم السموتريتشيين والبن غفيريين إلى حكومته لأنه لم يكن له مفر، لكن لماذا ينمي ويرفع أيضاً الفينيين والأمسلّمين، الديستليين، القرعيين، المايغولانيين؟ لماذا ينجر وراءهم؟

قبل بضعة أيام التقى نتنياهو مع ضيف خارجي، معرفة قديمة له. سأله الضيف عن بن غفير، انتقل نتنياهو إلى نبرة اعتذارية، النبرة المحفوظة لديه للمعارف القدماء. "اعتقدت أنه بعد أن يتلقى مسؤولية وزير في الحكومة سيتغيّر"، قال.

"أخطأت". لكن الخطأ في تقدير السلوك الوزاري لبن غفير وسموتريتش بالتأكيد كان خطأه. فالقوة الهائلة التي أعطاها لهما، واحد كوزير مالية زائد ثلث وزير دفاع والآخر كوزير أمن قومي، لم تنقلهما من الهوامش إلى الوسط، بل نقلت الوسط إلى الهوامش.

جسدت جلسة الحكومة، أول من أمس، للجميع حجوم التدهور. تبدأ بما هو شرعي، في نظري على الأقل. القرار بدعوة بحث في الحكومة تظاهرات حركة الاحتجاج شرعي. الادعاء بأن الحديث يدور عن تضارب مصالح – الوزراء لا يمكنهم أن يبحثوا في تظاهرات موجهة ضدهم – مصاب بالازدواجية. فالأزمة الحالية واسعة جداً، وشاملة جداً، حيث إن كل من يعنى بها مشبوه بتضارب المصالح. مشبوهة المحكمة العليا التي تكافح في سبيل قوتها. مشبوهة قيادة وزارة العدل، التي تكافح في سبيل وجودها، مشبوهون مستحدثو التكنولوجيا العليا الذين يكافحون في سبيل أعمالهم التجارية، ومشبوهون الوزراء، كل وزير ومصالحه.

من الشرعي عقد بحث ودعوة المستشارة القانونية للحكومة والنائب العام للدولة إليه؛ ومن المشروع دعوة المفتش العام ورؤساء الأقسام في الشرطة. من المشروع أن تعرض عليهم أسئلة حول خروقات النظام في الحاضر وفي الماضي ومطالبتهم بأجوبة. ومن غير المشروع سبّهم وشتمهم وتهديدهم بالتنحية. الحكومة يمكنها أن تنحي مستشاراً قانونياً للحكومة: هكذا تصرفت مع إسحق زمير في قضية خط 300، ويمكنها أن تنحي مفتشاً عاماً: هكذا تصرفت مع هرتسل شبير في قضية ملف أفرسيك. لكنها لا يمكنها أن تجعل جلسة حكومة محكمة استعراضية على نمط محاكم ستالين. لم نصل بعد إلى هناك. ليس فقط قسم كبير من الجمهور الإسرائيلي ينظر إلى تدهور الحكم في إسرائيل بخوف. في عواصم العالم أيضاً يرون المشاهد ويسمعون الأصوات. انظروا، فقد حُذّرنا.

* * *

عناصر بالاحتياط ضد إضعاف القضاء: "لن نطور قدرات سيبرانية لحكومة مجرمة"

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

يعلن 300 ضابط وجندي في منظومة السايبر الهجومي في الجيش الإسرائيلي عن وقف خدمتهم العسكرية، بسبب تقدم تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء: "يحظر إيداع قدرات سايبر حساسة بأيدي حكومة مجرمة"

ارتفع عدد ضباط وجنود الاحتياط في منظومة السايبر الهجومي الإسرائيلية الذي يرفضون تأدية الخدمة العسكرية على خلفية دفع تشريعات خطة "الإصلاح القضائي" لإضعاف جهاز القضاء، إلى 300 اليوم، الثلاثاء، بعدما أعلن حوالي 50 جنديا عن توقفهم عن الخدمة العسكرية في أعقاب المصادقة بالقراءة الأولى على إلغاء ذريعة عدم المعقولية، أمس.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الضباط والجنود الـ300 أصدروا عريضة، اليوم، جاء فيها إن "حكومة نتنياهو أثبتت أن وجهتها نحو تحطيم دولة إسرائيل. وتمرير قانون إلغاء ذريعة عدم المعقولية هو الحجر الأول في جعل دولة إسرائيل فاسدة، ظلامية وضعيفة. والتنكيل العلني بالمستشارة القضائية للحكومة يؤكد نوايا الحكومة: تحطيم سلطة القانون ووقف الاحتجاجات الشعبية ضد الانقلاب (القضائي) بواسطة عنف غير قانوني." وأضافت العريضة أنه "يحظر إيداع قدرات

سايبر حساسة، وذات إمكانية لاستخدامها بشكل سيء، بأيدي حكومة مجرمة التي تقوض أسس الديمقراطية. وأعمال تطويرنا لا يمكن أن تستمر تحت سحابة قضائية وأخلاقية خطيرة إلى هذا الحد." وتابعت العريضة أنه "في الأيام الأخيرة نسمع أصوات زملائنا الذين يؤدون الخدمة العسكرية، بأن الثقة بقدرة الحكومة على توجيه أعمال سايبر هجومية تصدعت بشكل عميق. وهذا خطر واضح وداهم. ولن نطور قدرات من أجل نظام مجرم، ولن نساعد في تأهيل جيل المستقبل للسايبر الهجومي."

وصادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة الأولى، الليلة الماضية، على مشروع قانون إلغاء ذريعة عدم المعقولية، الذي يضعف المحكمة العليا بشكل كبير. وأيد مشروع القانون 64 عضو كنيست من الائتلاف، وعارضه 56 عضو كنيست من المعارضة. وتجتمع لجنة القانون والدستور في الكنيست، اليوم، من أجل إعداد مشروع القانون للتصويت عليه نهائيا بالقراءتين الثانية والثالثة. ويعلن الائتلاف أنه يسعى إلى هذه المصادقة قبل نهاية دورة الكنيست الحالية، في 29 تموز/يوليو الجاري.

* * *

ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21

يستمر نزيف خسائر اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي في التدهور وتصاعد الخسائر، بسبب أداء حكومة الاحتلال المتطرفة بزعامة المتهم بالفساد بنيامين نتنياهو، التي تعمل على تنفيذ خطة "انقلاب" نظامي وقضائي لدى الاحتلال. وأوضحت صحيفة" هآرتس/ ذي ماركر "في مقال كتبه ايتان افريئيل، أن "الائتلاف الحكومي مصمم على استكمال أجزاء مهمة في خطة وزير العدل ياريف لفين لـ"الاصلاح القضائي"، بالصيغة الأصلية، وهذه المرة على طريقة "السلامي" وليس بضربة واحدة"، متسائلة: "في حال تم تنفيذ الخطة، كم ستصل الأموال التي سيخسرها الجمهور الإسرائيلي في نصف السنة القادم؟."
وفي 4 كانون الثاني/ يناير 2023، عرض لفين خطته المثيرة للجدل والانتقاد لدى الكثير من المحافل الإسرائيلي، بعد وقت قريب من أداء حكومة الاحتلال التي تسيطر عليها أحزاب يمينية متطرفة، علما أن الوزير المذكور اعترفي حديث مع القناة "14" العبرية بأنها تأتي لـ"تصفية الديمقراطية في إسرائيل." وقالت: "حساب ذلك غير بسيط، لأنه بحاجة إلى عزل تأثير الانقلاب النظامي عن التوجهات المحلية والدولية التي لا ترتبط بهن، ولكن يمكن التقدير بأرقام جافة، البورصة مثلا في إسرائيل أنهت النصف الأول من السنة الحالية بدون أي تغيير، مقابل ارتفاع بنسبة 15 بالمئة في بورصة نيويورك و30 بالمئة في "ناسداك." وفي السابق، "بورصة إسرائيل بقدر معين سارت خلف البورصة الأمريكية، لذلك، الإسرائيليون خسروا منذ بداية السنة ارتفاعا بديلا بنسبة 15 بالمئة عن كل أسهم إسرائيل بسبب الانقلاب النظامي، علما أن قيمة السوق لجميع الأسهم في بورصة تل أبيب، بما في ذلك أصحاب السيطرة، بلغت الآن 9 مليارات شيكل، (حوالي 2.43 مليار دولار) أي أن خسارة إجمالي الجمهور وصلت 135 مليار شيكل، (حوالي 36.5 مليار دولار) وهذه فقط البداية."
ونوهت الصحيفة، إلى أن "التضخم في إسرائيل أكثر شدة من باقي دول العالم، كما أن ضعف الشيكل أمام الدولار واليورو بسبب الانقلاب النظامي، فاقم أكثر ارتفاع أسعار السلع المستوردة في إسرائيل وأثقل على جيوب الجمهور الإسرائيلي."
وبحسب حسابات "بنك إسرائيل"، فإن أي إضعاف يبلغ 1 بالمئة في سعر الشيكل يعني ارتفاعا ما بين 0.1-0.2 بالمئة في المئة في

التضخم، وبالتالي انخفاض في مستوى المعيشة للعائلات، مرورا بزيادة أسعار المواد الاستهلاكية وارتفاع دفعات قروض السكن والفائدة على الديون والقروض الأخرى، بما في ذلك استخدام بطاقات الاعتماد. وذكرت أن هناك طريقة أخرى لتوفير تقدير أولي لحجم خسارة الاقتصاد حتى الآن؛ لأن زيادة 1 في المئة في إنتاج "إسرائيل" يساوي للاقتصاد أقل بقليل من 20 مليار شيكل، (حوالي 5.4 مليار دولار) في حال نمت "إسرائيل" بـ1 بالمئة في هذه السنة بسبب الأحداث السياسية، مقابل توقع نمو 3.5 بالمئة في بداية السنة قبل أن يعرض لفين خطته، المعنى؛ خسارة تبلغ 50 مليار شيكل (حوالي 13.5 مليار دولار) في السنة الحالية، وخسارة في السنوات القادمة حيث أن أي ارتفاع سيكون من أساس منخفض أكثر، وفقط من هذه الحسابات، تقترب الخسارة من 150 مليار شيكل، (حوالي 40.5 مليار دولار) أي أكثر من 50 ألف شيكل خسارة لكل عائلة في المتوسط.

ونبهت "هآرتس/ ذي ماركر"، أن "القصة مقلقة أكثر في "الهايتك"؛ وهو الفرع الذي يوفر نحو ربع مداخيل إسرائيل من الضرائب ونحو نصف تصديرها، مع التذكير، بأن الاستثمارات في مجال "الهايتك" في إسرائيل انخفضت في النصف الأول من 2023"، موضحة أن "إسرائيل لا تشارك في نمو "الهايتك" العالمي في الأشهر الأخيرة، الذي يرتكز على الحماسة من الفرص الجديدة التي يخلقها الذكاء الصناعي."

وبحسب مركز الابتكار شهادات مدراء صناديق أموال المخاطرة، "80 بالمئة تقريبا من الشركات تم تسجيلها في الخارج منذ بداية السنة، الاستثمار في مشاريع جديدة انخفض 90 في المئة مقارنة مع السنتين الأخيرتين، عمليا، تقريبا لا يوجد الآن في إسرائيل أي إنتاج لمشاريع جديدة رائدة، والمشاريع التي تنطلق رغم ذلك تسجل خلف البحار، ومن هناك يتم إدارتها."

وتساءلت الصحيفة: "كم هي كمية الأموال التي يفقدها الاقتصاد من ذلك (الهاتيك)؟؛ الحديث يدور عن مليارات أخرى من الشواكل." وفي ظل هذا الواقع، "ما الذي سيحدث في نصف السنة الثاني الذي بدأ قبل أسبوعين تقريبا؟، الجواب يتعلق بوتيرة تشريع الانقلاب النظامي، ففي حال توقف ذلك وشعر المستثمرون في إسرائيل والعالم أنه تم تعليقه إلى الأبد، فإن الاقتصاد سيعود بالتدريج على وتيرة نموه السابقة، وإذا لم يتوقف التشريع، كما يظهر الآن، فإن كل التوجهات التي وجدت في نصف السنة الأول ستزداد، المزيد من المستثمرين والمبادرين والشركاء الدوليين سيرفعون اليد وسيقررون تقليص مشاريعهم في إسرائيل غير ديمقراطية، دينية متعصبة، عنيفة وبالأساس غير مستقرة." وأضافت: "المستثمرون الأجانب يخافون من استثمار الأموال والوقت والجهود في مكان المستقبل فيه غير واضح بالضبط، وهذا ينسحب أيضا على الجمهور المحلي." وخلصت إلى أن "علاوة المخاطرة نتيجة لكل ذلك، ستستمر في الارتفاع على الاستثمار في إسرائيل.، والفجوة بين سوق الأوراق المالية في إسرائيل وبين الأسواق الأخرى ستواصل الاتساع، والشيكل سيستمر في الانخفاض مقابل العملات الأخرى، وسعر الفائدة سيستمر في الارتفاع أو سيبقى مرتفعا لفترة أطول، كما أن نشاطات الاقتصاد ستتقلص أو ستراوح مكانها بقيادة قاطرة النمو المتعثرة، أما صناعة "الهايتك"، ستجف أجزاء كثيرة منها أو ستنتقل إلى الخارج."

* * *

كيف أضر العدوان على جنين بالمعارضة الإسرائيلية؟.. تحذير من قوة حماس

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

قدّرت أوساط إسرائيلية، أن العدوان الأخير على مدينة جنين ومخيمها، عزز من موقع اليمين المتطرف، على حساب المعارضة. ورغم أن المعارضة الإسرائيلية أبدت دعمها الكامل لقوات الاحتلال في عدوانه، إلا أن المكاسب الشعبوية ذهبت لصالح ائتلاف اليمين المتطرف الذي يقود الحكومة حاليا برئاسة بنيامين نتنياهو.

المحامي عميرام غيل، المحاضر في القانون بجامعة رايخمان، أكد أنه "مع نهاية العدوان الأخير على غزة، وما تبعه من عدوان على جنين، فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن نتنياهو والائتلاف نجحا لأول مرة منذ فترة طويلة في إعادة العديد من الناخبين الذين تخلوا عنهما في أعقاب الانقلاب القانوني والاحتجاجات الجماهيرية. صحيح أن غانتس ولابيد وقادة المعارضة الآخرون أصرّوا على دعم الحكومة في عدوانها على الفلسطينيين، لكن كان من الواضح أنه حتى هذه الجولة غير المجدية لن تغير أي شيء في موازين القوى الحزبية لصالح المعارضة." وأضاف في مقال نشرته القناة 13 أن "المعارضة كان مطلوبا منها أن تطرح الأسئلة، وأن تشكك في إجراءات الحكومة، وقبل كل شيء أن تقدم بديلاً عن العدوان على جنين وغزة، لكن لم يحدث أيّ من ذلك، بل إن التحالف زاد قوة. والغريب أن هذه الطقوس المحبطة تكرر نفسها منذ سنوات عديدة، لأنه بالعودة إلى التاريخ القديم، فقد شهد العام 1992 هجوما فلسطينيا في مدينة بات يام، ما عزّز الغضب ضد حكومة الليكود، وساهم في فوز رابين في الانتخابات التي أجريت في ذات العام."

وأشار إلى أنه "من الصعب الإشارة إلى حالة واحدة سيطرت فيها الأجندة الأمنية والصراعات العسكرية بين إسرائيل والفلسطينيين لم تسهم بشكل مباشر في تعزيز القوة السياسية لليمين. رأينا ذلك في عام 1988، مع هجوم أريحا الذي ساهم في اللحظة الأخيرة في انتصار الليكود، وفي عام 1996 باغتيال "المهندس" يحيى عياش، ما أدى لموجة الاعتداءات التي أطلقها نتنياهو، وعملية "عناقيد الغضب" في لبنان، التي انتهت بكارثة في كفر قانا، وفي عام 2000 مع إعلان إيهود باراك أنه "لا شريك فلسطينيا"، مع اندلاع الانتفاضة الثانية التي أدت لسقوط باراك، وانتصار شارون الكاسح." وأكد أنه "في عام 2009، بعد حرب لبنان الثانية وعملية "الرصاص المصبوب" في غزة، تسببت خيبة الأمل الإسرائيلية في إعادة نتنياهو للسلطة، وفي عام 2014 سخّر نتنياهو عملية الجرف الصامد في غزة لإحياء الشعور القومي لقمع نفتالي بينيت، وتحقيق انتصار مفاجئ على هرتسوغ وليفني. وفي عام 2021 أشعلت الاشتباكات التي اندلعت في المدن الفلسطينية المحتلة أثناء عملية "حارس الأسوار" المشاعر القومية اليهودية، وضمنت فوز نتنياهو وبن غفير في انتخابات 2022."

وأشار إلى أن "المشترك سياسيًا في كل هذه الأحداث أن اليسار لعب دورًا نشطًا في بدء ممارسة القوة العسكرية، أو إشراكها، أو دعمها من الخارج، فيما يحصد اليمين الغنائم السياسية، ويصبح أقوى وأقوى، لأنه حشد النظام السياسي بأكمله لإقناع الجمهور الإسرائيلي بأن الحل الوحيد مع الفلسطينيين هو القوة، وأنه لا يوجد شريك بينهم للتحدث معه، وأنهم لا يستحقون أن يعاملوا معاملة الإنسان، بزعم أنهم جميعهم إرهابيون، والغريب أن الجمهور الإسرائيلي يشتري هذه البضاعة، ويفضّل اليمين على اليسار." وأوضح أن "العدوانات الأخيرة في غزة وجنين جعلت العبثية الإسرائيلية أكثر بروزاً من أي وقت مضى، لأن اليمين المتطرف بقيادة سموتريتش وبن غفير دفع إليها، وشجعها، رغم أن مساهمتهم الاستراتيجية في الوضع الأمني والسياسي للدولة معدومة. لكن نتنياهو لم يعد رئيس الوزراء المتوازن، الذي يمتنع عن استخدام القوة، بل إنه يعمل على إرضاء شركائه، والغريب أنه حتى عندما يتم رسم العمليات بألوان سياسية زاهية للصهيونية الدينية والعصبة اليهودية، يواصل قادة يسار الوسط دعمهم بحماس."

الخلاصة الإسرائيلية أن استمرار الخطاب العام في إملائه من قبل اليمين، ومن قبله وحده، فإنه بطبيعة الحال من يجني الثمار في اليوم التالي للعدوان، أما السياسيون والاستراتيجيون في معسكر يسار الوسط، ممن خسروا العملية السياسية منذ عقود، فإنهم مستمرون في التمسك بنفس الصيغة الفاشلة، رغم أن انخفاض نسبتهم في استطلاعات الرأي تبدو أكبر، ما يكشف عن مزيد من الانهزامية والخوف، وباتت تستوعب نزع الشرعية عنهم، لأنه إذا كانت الأجندة الأمنية لليمين المتطرف ستحظى على أي حال بدعم يسار الوسط، فلماذا يحتاج الإسرائيليون للمعارضة؟

في سياق متصل، وبعد أيام من انتهاء عدوان جنين، تزداد التقديرات بأن حركة حماس أعلنت الحرب على المستوطنات والمستوطنين، ودعت الفلسطينيين لمهاجمتهم في كل مكان بالضفة الغربية، في ضوء المخاوف من تصاعد قوة حماس، وتزايد الأصوات في جهاز الأمن الإسرائيلي المطالبة بجباية ثمن باهظ منها، في ضوء نواياها شنّ حرب استنزاف ضد المستوطنات والمستوطنين من خلال الهجمات المسلحة، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية للمستوطنات.

يوني بن مناحيم الضابط السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية- أمان، زعم أن "العمليات الاخيرة لحماس في الضفة الغربية تأتي بهدف زعزعة المشروع الاستيطاني، ويبدو أنها تخطط لها بشكل جيد منذ فترة طويلة، وجاء إعلان جناحها العسكري مسؤوليته عن الهجمات كخطوة غير عادية، لأنها عادة ما تحافظ على السرية، ولا تتحمل المسؤولية عنها، لكن تقدير حماس أن الجيش الإسرائيلي ضعف في الضفة الغربية، خاصة في شمالها، وقد حان الوقت لإشعال انتفاضة مسلحة فيها."وأضاف في مقال نشره موقع زمن إسرائيل، أن "عمليات حماس تركّز على استهداف المستوطنات من أجل وقف استمرار البناء فيها، وحمل المستوطنين على مغادرتها، والانتقال للعيش داخل الخط الأخضر، دون أن تفرض إسرائيل ثمنًا على قيادة حماس في غزة التي تدير خلايا مسلحة في الضفة الغربية، ونظام تحريض مكثف في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، وتتزايد الأصوات في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لتغيير الاستراتيجية ضد حماس، وتحصيل ثمن منها في غزة." وأشار إلى أن "سلطات الاحتلال مطالبة بأن تقوم بعمليات على الأرض ضد البنية التحتية لحماس في الضفة الغربية من أجل إضعافها، لمساعدة السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مع العلم أن الحركة بجانب عملها العسكري، فهي أيضًا منظمة اجتماعية، ولديها بنية تحتية مدنية."

عامي روحكس دومبا المراسل العسكري لموقع يسرائيل ديفينس، أكد أن "إسرائيل تخشى صعود حماس، وتلقي بشريان الحياة للسلطة الفلسطينية، لأن القناعة الإسرائيلية أن سلطة فاسدة ومختلة في الضفة الغربية أفضل من حماس، وهذه الروح السائدة بين صناع القرار في إسرائيل منذ عقود، واليوم لا يوجد شيء مختلف في قرار حكومة نتنياهو، التي وافقت بعد أيام قليلة من العدوان على مخيم جنين على مزايا اقتصادية للسلطة الفلسطينية، وتشمل تطوير حقل غاز أمام غزة، وإقامة مناطق صناعية، وتوسيع جسر اللنبي، ومزايا ضريبية." وأضاف في مقاله أن "الدعم الاسرائيلي للسلطة، وفي الوقت ذاته ملاحقة حماس، يأتي بعد أن حذر الشاباك من أن السلطة تواجه الانهيار، ولذلك ستعمل إسرائيل على منع انهيارها، مع دفع مطالبتها بوقف أنشطتها ضدها في الساحة القانونية والسياسية الدولية، والتحريض في وسائل الإعلام والتعليم، ووقف دفع رواتب الأسرى، والبناء في المنطقة "ج." واستدرك بالقول إنه "لا يوجد عمليا ما ينقذ السلطة، لأن سيطرتها خارج حدود رام الله معدومة، والعمليات العسكرية في الضفة نفذت من قبل الجيش والشاباك لعدة أشهر بدلاً من قوات السلطة، وواضح للجميع أن الاختبار الحقيقي سيكون عندما يختفي أبو مازن من الساحة السياسية، وحتى ذلك الحين يمكن

لإسرائيل تأجيل موعد سيطرة حماس على الضفة الغربية، لأنها تخشى، وهي محقة في ذلك، أن تنقل حماس صواريخها من غزة للضفة." وختم بالقول إن "السلطة تحاول إعادة سيطرتها على مخيم جنين، دون نجاح، لأنها لا تنوي الدخول في مواجهة أمامية مع حماس، وفي الختام فإن إسرائيل في قرارها إنقاذ السلطة تواصل روح قيادة "فرق تسد" بين غزة والضفة، والشيء الرئيسي لديها هو تأجيل صعود حماس إلى السلطة."

تكشف هذه الشهادات الإسرائيلية أنه في غياب حلّ لدى الاحتلال لموجة العمليات الفدائية، وفي ظل عدم قدرته على كبح جماحها في الضفة الغربية، فإن تخوفه يكمن في إمكانية انتشار نموذج هذا المخيم كقرية محصنة إلى تجمعات فلسطينية أخرى، ما سيعيق عمل جيش الاحتلال فيها، ويفرض عليه تحدّياً من نوع جديد، في ضوء تصاعد قوى المقاومة، وفي الوقت ذاته تراجع تأثير السلطة الفلسطينية.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: هرتسوغ ينتقد هجوم الوزراء "الجامح" على المستشارة القضائية للحكومة خلال جلسة الحكومة

انتقد رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ الهجمات "الجامحة" ضد الموظفين الحكوميين يوم الأحد، بعد ساعات من قيام وزراء في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشددة بمهاجمة المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا خلال جلسة صاخبة للمجلس الوزراي استمرت لساعات، تعرضت فيها لهجمات متكررة بسبب طريقة تعامل السلطات مع الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الأشهر الأخيرة، ودعا عدة وزراء خلالها إلى إقالة المستشارة القضائية. وقال هرتسوغ يوم الأحد خلال مراسم تخريج في كلية الأمن القومي: "سيكون هناك دائما مكان للنقد، وهكذا تعمل الديمقراطية. لكن التهجم الجامح على الموظفين الحكوميين غير محتمل وغير مقبول."

تم استدعاء بهاراف-ميارا ومسؤولين كبار آخرين في وزارة العدل يوم الأحد لجلسة المجلس الوزاري لمناقشة كيفية تعامل وكالات إنفاذ القانون مع الموجة الهائلة من الاحتجاجات التي تضمنت إغلاق طرق سريعة وأشكال أخرى من الاحتجاجات. وانتقد الوزراء ما يرون أنه ليونة في التعامل مع المتظاهرين الذين يقومون بمضايقتهم ومقاطعتهم أينما ذهبوا، وينظمون مظاهرات من أمام منازلهم ويغلقون طرقا رئيسية لساعات في كل مرة.

ودعت وزير المواصلات ميري ريغيف إلى إقالة بهاراف-ميارا في ضوء ما قالت وزيرة الليكود إنه عدم رغبة من جهة المستشارة القضائية للحكومة في منع الإخلال بالنظام العام؛ وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير قال إن الفشل في توجيه لوائح اتهام ضد المحتجين هو أمر مخز؛ وزيرة الدبلوماسية العامة غاليت ديستل أتباريان قالت للمستشارة القضائية إن "التطبيق الانتقائي للقانون هو شر"، في حين اتهم وزير العدل، ياريف ليفين، بهاراف-ميارا بالتحيز لصالح المتظاهرين واقترح عليها ساخرا الإعلان عن أن إغلاق طريق أيالون السريع هو نشاط قانوني.

ردت باهراف-ميارا باتهام الوزراء ضمنيا بمحاولة التدخل السياسي في كيفية إدارة وكالات إنفاذ القانون للاحتجاجات ضد الحكومة. وقالت ردا على موجة الانتقادات ضدها: "آمل ألا تكون الحكومة تطلب مني أن أقول إنها تريد تطبيقا أكثر صرامة للقانون لقمع الاحتجاجات ضدها، بشكل يتناقض مع الحكم المهني لقادة [الشرطة] على الأرض والنيابة العامة." وأضافت: "آمل أن الحكومة لا تتوقع من نظام إنفاذ القانون ملء حصص الاعتقالات أو لوائح الاتهام ضد المتظاهرين."

في نهاية الجلسة يوم الأحد، طُلب من بهاراف-ميارا تقديم وثيقة إلى مجلس الوزراء في غضون سبعة أيام توضح بالتفصيل سياسة إنفاذ القانون تجاه إغلاق الطرق والاحتجاجات أمام منازل المسؤولين المنتخبين والدعوات لرفض الخدمة في الجيش وأشكال أخرى من العصيان. كما طُلب منها عرض سياسة واضحة بشأن إنفاذ القانون في مطار بن غوريون بحلول يوم الثلاثاء. ومن المتوقع أن يصادق الكنيست يوم الإثنين في قراءة أولى على مشروع قانون يحظر على القضاة استخدام حجة "المعقولية" لمراجعة قرارات تتخذها الحكومة ووزراء الحكومة ومسؤولين منتخبين آخرين. إذا تم تمرير مشروع القانون، تعهد المحتجون بتنظيم "يوم تشويش" سيشهد مظاهرات حاشدة في جميع أنحاء البلاد يوم الثلاثاء.

في جلسة يوم الأحد، طلب مجلس الوزراء كذلك من المستشارة القضائية للحكومة تفصيل السياسات المتعلقة بإغلاق الطرق، بما في ذلك، "إذا كان يسمح وكم مرة يُسمح بإغلاق الطرق المرورية الرئيسية دون اتخاذ إجراءات إنفاذ ضد منظمي الإغلاق والذين أغلقوا الطرق دون اعتقالات أو تقديم لوائح اتهام ضدهم."

وندد زعيم المعارضة يائير لبيد وأعضاء آخرين في المعارضة بمعاملة مجلس الوزراء لبهاراف-ميارا واتهموا الحكومة بتقويض القيم الديمقراطية في سلوكهم تجاهها.وقال لبيد: "شنت الحكومة تعديا عنيفا على المستشارة القضائية اليوم. إن الهجوم البشع للوزراء على غالي بهاراف-ميارا، وهي [شخصية] محترمة و'حارسة بوابة' تقوم بعملها، هو دليل على ما يحاولون فعله للمجتمع الإسرائيلي: التنمر بدلا من سيادة القانون، وعنف الحكومة ضد المواطنين والمسؤولين، والقضاء العنيف على الديمقراطية."ووصف زميله في المعارضة بيني غانتس الاجتماع بأنه "تتويج لحملة تخويف ضد مسؤولي إنفاذ القانون."

وقال غانتس إن "عرض الرعب الخاص بنتنياهو وبن غفير يثير القلق من أن الحكومة لا تسعى إلى المساواة في تطبيق القانون، وإنما إلى تطبيق القانون بتنمر."

وشبهت رئيسة حزب "العمل"، ميراف ميخائيلي، الهجوم على بهاراف-ميارا بالسلوك في الأنظمة الاستبدادية مثل روسيا. وقالت ميخائيلي إن "الهجوم المخطط له من قبل الحكومة ضد المستشارة القضائية يجب أن يهزنا في الصميم. لقد استدعت حكومة إسرائيل المستشارة القضائية لجلسة استماع طُلب منها فيها الإجابة على أسئلة حول عدد المحتجين الذين تم اعتقالهم واقتيادهم للتحقيق. هذا لا يحدث في روسيا بوتين، بل هنا في إسرائيل نتنياهو."

ليل الأحد، احتشد عشرات المتظاهرين للتعبير عن دعمهم للمستشارة القضائية للحكومة أمام منزلها. وطلبت الشرطة من المتظاهرين البقاء على مسافة 200 متر من المنزل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: شبكة مراكز التسوق "بيغ" تتراجع وتسمح بفتح المتاجر يوم الثلاثاء خلال إضراب ضد الإصلاح

واجهت شبكة "بيغ" لمراكز التسوق تهديدات بالمقاطعة من اليمين والضغط السياسي، حيث تعهد أحد أعضاء الكنيست باستخدام حصانته لمنع "الخنازير" جسديا من إغلاق المتاجر

بعد مواجهة تمرد من المتاجر والضغوط السياسية، قالت شبكة مراكز تسوق يوم الاثنين إنها لن تجبر متاجرها على المشاركة في إضراب مخطط يوم الثلاثاء احتجاجا على مشروع قانون يحد من قدرة المحكمة لمراجعة القرارات الحكومية. وقالت شبكة "بيغ" لمراكز التسوق أنه في حين أن موظفي المراكز لن يعملوا إذا مر مشروع القانون بالقراءة الأولى في الكنيست مساء الاثنين، فإن المتاجر داخل مراكز التسوق التي تقرر فتح أبوابها ستكون قادرة على القيام بذلك. وقالت أيضا إنها ستمنح خصما على الإيجار للمتاجر التي لا تبقى مغلقة. وجاء هذا التغيير في موقف الشبكة بعد أن قالت العديد من المتاجر العاملة في مبانيها إنها لن تلتزم بالإضراب المخطط له، ومع تنامي الدعوات لمقاطعتها من اليمين، إضافة إلى انخفاض أسهم الشركة بنسبة 3.2% بعد إعلانها عن الإضراب يوم الأحد. كما واجهت ضغوطا من السياسيين اليمينيين. وقال عضو الكنيست ألموج كوهين من حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف صباح الإثنين إنه سيمنع جسديا مركز "بيغ" للتسوق في بئر السبع من الإغلاق. وقال لموقع "واينت" الإخباري: "إنهم قطيع من الخنازير. لا يمكنهم فرض مثل هذا الأمر على الجمهور لأن الرئيس التنفيذي يساري و[تشريعات الكنيست] لا تتناسب مع أجندته السياسية." وحتى بدا أن كوهين يشير إلى احتمال استخدام العنف إذا لزم الأمر، قائلا أنه لن يتردد في استخدام حصانته البرلمانية ضمن جهوده في الموقع.

التشريع، الذي من المقرر أن يمر في القراءة الأولى من ثلاث قراءات في الكنيست مساء الإثنين، سيمنع المحاكم من ممارسة المراجعة القضائية بشأن "معقولية" قرارات الحكومة. وهذا هو أول مشروع قانون للإصلاح يطرحه الائتلاف بعد توقف دام ثلاثة أشهر بينما كان يجري مفاوضات انهارت الآن مع المعارضة للتوصل إلى توافق بشأن الإصلاح القضائي.

وجاء إعلان "بيغ" عن الإضراب المخطط له يوم الأحد في الوقت الذي دعا فيه منظمو الاحتجاجات الوطنية ضد خطة الإصلاح القضائي إلى مظاهرات يوم الثلاثاء "لم نشهدها من قبل في إسرائيل"، وإبلاغ العشرات من شركات التكنولوجيا العمال أن بإمكانهم أخذ يوم إجازة من أجل التظاهر.

وقالت شبكة "بيغ" أنه سيتم إغلاق أكثر من عشرين مركزا تجاريا تديرها في جميع أنحاء البلاد يوم الثلاثاء إذا مر مشروع القانون بقراءته الأولى، ونددت بالمشروع باعتباره "خطوة أخرى على طريق الديكتاتورية." وأضافت في بيان إن "مثل هذا التشريع سيكون ضربة قاتلة للأعمال التجارية والثبات الاقتصادي في إسرائيل، وسيعرض وجودنا كشركة رائدة في إسرائيل للخطر بشكل مباشر وفوري. عندما تهتز البلاد وتتمزق من الداخل، لا يمكننا الجلوس على الهامش." كما تعهدت الشركة "بتصعيد خطواتنا" إذا يتقدم التشريع أكثر.

وقد ندد أعضاء التحالف بالإعلان، حيث دعا وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى مقاطعة شبكة مراكز التسوق حتى تعتذر. وأصر بن غفير، الذي يرأس حزب "عوتسما يهوديت"، على أن تصويت الكنيست سيجري "على الرغم من كل أولئك الذين يتصرفون ببلطجة."

وانتقد بعض أصحاب المتاجر شبكة "بيغ"، وأعربوا عن أسفهم للخسائر المتوقعة بسبب الإضراب وتوقعوا أن تتحمل أعمالهم العبء الأكبر من المقاطعة. وقال صاحب متجر لم يذكر اسمه في مركز "بيغ" في بيت شيمش لقناة "كان" العامة: "إنهم يدمرون مصدر رزقنا. يجب على أي شخص يريد الاحتجاج أن يفعل ذلك بحماس – فهذه دولة ديمقراطية – لكنهم حاصرونا في زاوية ولم يمنحونا الحق في الاختيار."

وبعد دعوات المقاطعة، أعلنت العديد من شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة أنها ستبدأ في شراء حاجياتها في مراكز "بيغ"، وعدم التعامل مع أي شركة تقاضي الشبكة بسبب الإضراب. وقالت العشرات من شركات التكنولوجيا في بيان، "يتمتع قطاع التكنولوجيا بقوة شرائية هائلة، بين الشركات والموظفين وعائلاتهم، وتوجيه هذه القوة من أجل تعزيز (بيغ) هو هدفا بالغ الأهمية."ندعو المزيد من الشركات لإظهار الشجاعة مثل بيغ وإلى الجمهور لدعم الشركات التي تقف في وجه التهديد للديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، لن نشتري من الشركات التي تقاضي شركة بيغ بسبب الشجاعة التي أظهرتها"، ورد في البيان. ولم يتضح ما إذا كانت المبادرة ستمضي قدما على الرغم من تراجع شركة "بيغ" يوم الاثنين.

وقال المنظمون إن مظاهرة الثلاثاء ستكون "أول يوم مقاومة في يوليو" وستشمل مسيرات وقوافل احتجاجية واضطرابات في جميع أنحاء البلاد تبدأ في الساعة 7 صباحًا، ومظاهرة ضخمة أخرى في مطار بن غوريون الساعة 4 مساءً. كما أعلنوا عن احتجاجات خارج مكاتب فرع السفارة الأمريكية في تل أبيب ومقر إقامة الرئيس في القدس في الساعة 6:30 مساءً، تليها مسيرات أخرى في وقت لاحق من مساء الثلاثاء. وقالوا: "إذا لم تتوقف الحكومة – ستتوقف الدولة بأكملها."

الاحتجاجات مستمرة منذ يناير، عندما كشف وزير العدل ياريف ليفين عن خطط الإصلاح الشامل، وقد تصاعدت من جديد مؤخرًا مع احياء ائتلاف نتنياهو المتشدد دفعته التشريعية. ويقول المعارضون إن الإجراءات المقترحة تشكل تهديداً للطابع الديمقراطي لإسرائيل وستترك حقوق الأقليات دون حماية، بينما يقول المؤيدون إنها ضرورية للحد من سلطات القضاء الذي يتجاوز حدوده.

* * *

تخوف إسرائيلي من وقوع هجوم مسلح على الحدود الأردنية على غرار مصر

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

منذ تنفيذ عملية الجندي المصري محمد صلاح على الحدود المصرية قبل نحو شهر، تعيش مستوطنات وادي عربة على الحدود الأردنية حالة من الرعب والخوف، والخشية الإسرائيلية أن اليوم ليس بعيدا عندما يرون جنازات المستوطنين بسبب سهولة التسلل من الحدود الشرقية؛ نظرا لعدم وجود سياج حدودي على الإطلاق، وصغر حجم قوات الاحتلال عندها، وتغطيتها الجزئية لهذه المنطقة الخطيرة، مما سيجعل التسلل القادم مسألة وقت، ليس أكثر.

رونيت زيلبرشتاين مراسلة صحيفة" إسرائيل اليوم "العبرية، نقلت عن مستوطنين يسكنون المناطق الحدودية مع الأردن قولهم؛ إنهم "لا ينامون في الليل، وهم قلقون على أنفسهم، واليوم ليس بعيدا عندما يغزو تهديد أردني مستوطنات وادي عربة، وسنرى جنازات هنا مع توابيت؛ لأن أحد الجنود نام في أثناء الحراسة كما حصل على الحدود المصرية، ولا شيء يمكن

أن يوقف هذا التهديد المستمر بهذه الصورة منذ سنوات عديدة، ولا أحد يهتم حتى تحدث الكارثة، وستحدث، إنها مسألة وقت فقط."وأضافت في تقريرها أن "المستوطنين يعتقدون أن الوضع رهيب على الحدود الأردنية، وعلى عكس السياج الحدودي العالي مع مصر، فليس لدينا سياج، والحدود الإسرائيلية الأردنية مخترقة تماما من كيبوتس يوتباتا في جنوب عربة إلى البحر الميت، الكل يعرف هذا، ولا يفعل شيئا، من الواضح لنا أن هجوما مسلحا على الحدود سيحدث، وسيزعم المسؤولون الأمنيون والعسكريون أننا فعلنا كل شيء لمنعه. المؤسسة الأمنية والجيش يعرفان المخاطر ويصمتان، ويسمحان بحدوث ذلك، تماما كما سمحوا بالهجوم على الحدود المصرية، رغم وجود تحذيرات مستهدفة، وهو ما حصل من خروقات على السياج الحدودي المصري." وأشارت إلى أن "الأسلحة يتم تهريبها كل يوم من حدود الأردن، ولا توجد قوة تستطيع إيقافهم، ومن يحاولون جنود صغار يخاطرون بحياتهم، وهم قليلون للغاية، رغم أنه ليس هناك ما يكفي من التكنولوجيا. ما حدث على حدود مصر، سيحدث على حدود الأردن؛ لأن الوضع السائد هو الفوضى الكاملة، رغم أن الجيش يستثمر في المواقع السياحية في البحر الميت وإيلات، لكنه عند الحدود الأردنية ما زالت مهجورة، وتفسح المجال للتهريب، ومن يتم القبض عليهم يقضون ستة أشهر في السجن، ويتم إطلاق سراحهم، ونحن نتحدث عن عمليات تهريب ضخمة على أساس يومي."

وأكدت أن "الحدود أصبحت نشطة جدا بسبب تهريب السلاح بجميع أنواعه، وقد تحلى المهربون بالشجاعة، والعبور من الأردن لإسرائيل دون أي عائق، نحن في وادي عربة على بعد 500 متر من الحدود، وخائفون للغاية، هناك مستوطنات على بعد خطوات قليلة فقط من الحدود، وكل من يتورط في التهريب على الجانب الآخر يجمع المعلومات الاستخباراتية، ويعرف كل شيء عنا، إنهم متطورون للغاية، لن يكون الأمر مجرد تهريب أسلحة، وغدا سيقرر أحدهم أن ينفذ هجوما مسلحا، وفي النهاية يمكن لأي شخص ينقل أسلحة لجهة معادية داخل إسرائيل أن يصبح خطرا." ونقلت عن المستوطنين أن "الكتيبة المسؤولة عن حراسة الحدود الأردنية صغيرة، وحتى لو أرادت، فإنها ليست قادرة بقواتها الحالية على حماية الجميع، صحيح أن لدينا علاقات جيدة مع الأردن، وهناك تحديثات استخباراتية من الجانبين، لكن التخوف أن يقع هجوم مسلح في وادي عربة أو البحر الميت أو إيلات، كما حصل على الحدود المصرية، حيث لا يوجد سياج في منطقة البحر الميت، والحدود مخترقة، ومن السهل نقل كتيبة من الأردن والعودة دون أن يلاحظها أحد في الجيش الإسرائيلي، أو يتمكن من إيقافهم، لا يوجد غطاء كاف، ولا حتى تكنولوجي."وأشاروا إلى أن "صناع القرار يخاطرون على حسابنا، وإذا حصلت عملية تسلل، فسيتعين علينا حماية منازلنا وحدنا، لقد حذرنا منذ سنوات أن هذا التخوف يجب أن يؤخذ على محمل الجد، وكما يخاطر الجنود على طول الحدود المصرية بحياتهم في كل لحظة، فإننا ندعو القيادة العليا للجيش ووزير الحرب ليروا بأم عينهم مدى انكشاف الحدود، مما قد يعرّضهم للخطر، إنها مسألة وقت فقط قبل أن يقع الهجوم المسلح الجديد، مما يستدعي من الحكومة تخصيص الموارد لمنع التهريب والتسلل من الأردن، وبناء جدار يضمن الهدوء للمستوطنين."

يتزامن هذا التخوف الإسرائيلي مما كشف النقاب عنه من مشروع أمني مشترك مع الجيش الأردني، لحماية الحدود، والحفاظ على الاستقرار الأمني على طول الحدود المشتركة، وتضمن إنشاء كتيبة مشتركة على جانبي الحدود، حيث يشترك الجيشان في نفس صورة المراقبة التي تسمح باستخدام لغة مشتركة، عبر وسيلة ونظام قيادة وتحكم واحدة، رغم أن الجيش الإسرائيلي

ليس لديه ممثلون أردنيون، والعكس صحيح، لكنها المرة الأولى التي يُتلقى فيها الصورة نفسها من كلا جانبي الحدود عن طريق المراقبة والتحصيل، وتقدر قيمة المشروع بـ120 مليون شيكل.

* * *